الاقتصادي

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

العدد (2030)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) شباط 2011

ملاحظات حول الموازنة العامة ومناقشتها 10

السياحة في تونس.. هل تدفع الثمن؟ 14

البنك المركزي
استقلالية أم تبعية؟!

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

قراءة في الموازنة الفيدرالية لعام 2011

تتوخى الدراسة تشخيص نقاط الضعف والقوة في الموازنة الفيدرالية المطروحة للمصادقة لدى البرلمان وتستنج ان الموازنة المطروحة لا تنطلق من ستراتيجية اقتصادية وطنية متوسطة المدى. غير انها تعلن عن هدفها لمعالجة جملة من التحديات الاقتصادية (كالبطالة والفقر والاصلاح الاقتصادي...الخ). ان المطلوب الانطلاق من ستراتيجية متوسطة المدى متفق عليها (خمس سنوات على الاقل)، تعتمد أولوية رفع مؤشرات التنمية البشرية (من خلال تحسين الخدمات الحكومية الاساسية). وتبرر الدراسة هذا المنطلق من ان سياسة الاصلاح الاقتصادي المنشودة لا يمكن ان تأتي بأكلها في غياب تفاعل المواطن مع سياسة الاصلاح وسيادة القانون (بالمعنى المدني).

د كمال البصري

أولاً واقع الاقتصاد العراقي والتحديات

لا شك في ان الموازنه من اهم الوثائق التي تصدرها الحكومة، باعتبارها وثيقة تتضمن: ستراتيجية الحكومة لتعظيم رفاهية المواطن ورفع معاناته، والتصدي للتحديات الاقتصادية الراهنة، وفي تجسيد سياسة الاصلاح الاقتصادي، وفي التعاطي مع الالتزامات الخارجية (كالديون والتعويضات والاتفاقيات اقتصادية). وتأتي اهمية الموازنة من انها مسؤولة عن تشغيل وادارة القطاع العام الذي ينتج ٧٠٪ من قيمة الناتج المحلي الاجمالي. وقد تم تخطيط موازنة ٢٠١١ في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية يمكن إجمالها على النحو الآتي:

1.المؤشر الاقتصادي:

استمرار تدهور حالة القطاعات الإنتاجية الرئيسية كالزراعة والصناعة، حيث انخفضت نسبة مساهمة كل من الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٨٪ إلى ٣,٥ ٪ خلال المدة (١٩٧٥-٢٠٠٨)، والصناعة من ٧٪ إلى ١,٥ ٪خلال المدة ذاتها. كما يشكل معدل البطالة حاليا نحو ١٨٪، ومعدل الفقر نحو ٢٣٪. وتبدو الحالة اكثر سوءاً، عندما نشير إلى ضعف القطاع الخاص، وغياب الاستثمارات الأجنبية (بسبب صعوبة البيئة الاستثمارية). وقد ترتب على ذلك قيام العراق باستيراد أكثر من ٨٥٪ من المواد الغذائية وأكثر من ٩٠٪ من المواد الرأسمالية. ناهيك عن الاحتقانات في بقية المرافق الاقتصادية وبالأخص انتاج قطاع الخدمات العامة. ولغرض إلقاء نظرة سريعة على الواقع الاقتصادي.

2.مؤشرات التنمية البشرية:

بسبب الاوضاع التي مر بها الوطن حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن..الخ، جدول (٢) يوضح مقارنة بين العراق وبعض الدول، والتي تكشف بشكل صارخ الهوة بين العراق وغيره، بعدما كان بالامس القريب صرحا علميا وثقافياً يشار اليه. جدول (٢) يوضح صورة مقارنة بين العراق ومجموعة من الدول.

لقد انعكس ضعف تلك المؤشرات سلبا على تفاعل المواطن مع مؤسسات الدولة وتجسد ذلك في غياب الشعور بالمسؤولية تجاه الصالح والمال العام وعدم احترام سيادة القانون، ونجم عن ذلك تحديات أمنية وادارية واقتصادية جسيمة.

3.مؤشرات ضعف الأداء الإداري:

ان طبيعة القوانين وتقاليد العمل الروتينية السائدة، وظاهرة غياب الفرد المناسب في المكان المناسب، تقف حائلاً عن الاداء السليم في كل من القطاع العام والخاص، بل حافزا لمظاهر الفساد. ونجد ذلك واضحا في ضعف نسب التنفيذ في المشاريع الحكومية الاستثمارية على صعيد المحافظات والوزارات. وقد نجم عنها نقص حاد في انتاج الخدمات الحكومية، كالكهرباء والماء والنقل... الخ. وما زال الملف الاقتصادي يدار بالمعيار السياسي، ويتضح ذلك في طبيعة القرارات التي تتخذ، ولعل ابرزها ظاهرة تخطيط النفقات التشغيلية واستمرار الاختناقات في الخدمات الحكومية. وما زال الصراع السياسي مصدرا لتأخير تشريع القوانين الاقتصادية الضرورية.

ثانياً تخطيط إجمالي الإيرادات والنفقات العامة لموازنة 2011

أ.تخطيط موازنة وزارة المالية:

جرى تخطيط الموازنة لعام ٢٠١١ حسب الفرضيات الآتية:

الايرادات:

تم وضع الافتراضات الآتية لحساب الايرادات العامة:

- الايرادات النفطية: حدد سعر النفط لعام ٢٠١١ بمايعادل (٧٣ $) للبرميل اي بزيادة عن سعر عام ٢٠١٠ حيث حدد سابقا (٦٢,٥)اي بنسبة زيادة ١٧٪ عن سعر عام ٢٠١٠. حددت الصادرات النفطية لعام ٢٠١١ وفق معطيات وزارة النفط (٢,٢٥) مليون برميل باليوم وبذلك شهدت الايرادات النفطية نسبة نمو بمعدل ٢٥٪حيث بلغت الايرادات النفطية ٥٩,٩٤ مليارد ولار لعام ٢٠١١ مقارنة ب٤٧,٨ مليار دولار لعام ٢٠١٠.
- الايرادات غير النفطية: تم احتسابها لعام ٢٠١١ بمبلغ ٧,٣ مليار دولار مقابل ٤ مليارات دولار لعام ٢٠١٠ اي بزيادة سنوية بمعدل ٨٠٪ عن موازنة عام ٢٠١٠.

النفقات العامة

تم احتسابها لتساوي (٧٩,٤٤) مليار دولار وهي تشمل:

- النفقات الاستثمارية: التي خطط لها ان تكون في عام ٢٠١١ (٢٤,٧٤) مليار دولارمقارنة بعام ٢٠١٠ (٢١,٣) مليار دولار بنسة زيادة ٢٢,٣٪ عن تقديرات النفقات الاستثمارية لعام ٢٠١٠.
- النفقات التشغيلية: تم اعتماد النفقات التشغيلية لعام ٢٠١١ (٥٤,٧) مقارنة مع نفقات عام ٢٠١٠ والتي كانت بمبلغ (٥٢) مليار دولار، وبنسبة زيادة قدرت بـ ٥٪ عن تقديرات عام ٢٠١٠. وبذلك شكلت النفقات الاستثمارية ما نسبته ٣١٪ من النفقات العامة مقابل ٦٩٪ للنفقات التشغيلية.

ب.تخطيط المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي لموازنة 2011:

يلاحظ ان الموازنة والتي تعتبر اهم وسيلة اقتصادية لإحداث التغييرات والاصلاح المنشود، وحيث ان عملية الاصلاح تمتد لفترة زمنية اكثر من عام، فأن من الضروري تخطيط الموازنة يجب ان يكون ضمن معادلة زمنية تتناول الايرادات المتوقعة (عبر الفترة الزمنية) وتوزيعها على ابواب الانفاق وفق اولويات تتضمن اشباع الابواب او القطاعات ذات المنفعة الحدية الاكبر. لقد شهد الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٤ موازنات لا تأخذ البعد الزمني، واثبت النتائج الاقتصادية عدم صلاحية مثل هذه المنهجية. ولهذا فمن الضروري ان تتناول موازنة ٢٠١١ ضمن رؤية ستراتيجية تشمل السنوات الآتية ٢٠١١-٢٠١٥ (اي بمعنى انها تمثل مرحلة من عدة مراحل مخططة). ولهذا الغرض سوف نتناول تخطيط موازنة للسنوات ٢٠١١-٢٠١٥ (وتم وضع افتراضات وفق اثنين من السيناريوهات أ (متواضعة) وب (متفائلة).

الايرادات:

تم وضع الافتراضات الآتية لحساب الايرادات العامة لسناريو أوب:

- حدد سعر النفط لعام ٢٠١١ وفق (٧٣ $) للبرميل ثم وضع فرضية للزيادة السنوية بنسبة مئوية

الوزارة	التشغيلية		الوزارة	التشغيلية		الوزارة	التشغيلية
الماليـــة	١١٨٨٧,٢		العمل	٨٦٧,٩		التخطيط	١٨٨,٦
الداخلية	٦١٤٦		الزراعة	٧٦٦,٦		المهجرين	١٨٠,٤
كردستان	٥٥٦٨,٩		البلديات	٧٢٧,٣		الثقافة	١٥٣,٦
الدفاع	٥٣٤٨,٨		الدوائر غير المرتبطة بوزارة	٦٤٩,١		الصناعة	٩٩,١
التربية	٥٠٣٣,٥		مجلس النواب	٤٥١		العلوم	٩٣,٦
الصحة	٣٩٩٣,٥		العدل	٣٨٢,٥		الشباب	٧٧,٨
التجارة	٣٠٢٨,٨		الخارجية	٣٠٩		رئاسة الجمهورية	٦٩,٦
الكهرباء	٢٤٠٠,١		القضاء	٢٦٣,١		البيئة	٥٠,٦
النفط	٢٠٤٧,٤		النقل	٢٥٢,٨		حقوق الانسان	١٧,١
التعليم العالي	١٧٠٠,٨		الاسكان	٢٣٣,٦		الاتصالات	١١
مجلس الوزراء	١٥٢٠,٨		الموارد المائية	١٩٩,٩			

جدول الانفاق التشغيلي لعام 2011 وحسب الوزارات

الوزارات	الاستثمارية		الوزارات	الاستثمارية		الوزارات	الاستثمارية
النفط	٥٩٤٠,٢		التربية	٣٤١,٩		العلوم	٢٢,٤
كردستان	٣٦٤٣		التعليم العالي	٢٩٩,٣		التخطيط	١٧,٥
الكهرباء	٣١٩٧,٩		النقل	٢٨٥,٢		العمل	١٥,٤
المائية	١١٣٧,٨٦٣		الخارجية	٢٣٢,٣٦٤		م القضاء	١٤,٧٠١
البلديات	٩٥٧,٩		الاتصالات	٢١٣,٧		المهجرين	١٢,٦
الصحة	٨٥٤,٧		الزراعة	١٩٢,١		العدل	١١,٥
الاسكان	٦٥٨,١		الدفاع	١٧٠,٩		ر الجمهورية	١٠,١
الشباب	٦٥٢,٥		الداخلية	١٦٧,٤		البيئة	٧,٧
الصناعة	٥٥١		التجارة	٣٤,٢		حقوق الانسان	٣,٨
مجلس الوزراء	٣٦٦		الثقافة	٣٤,٢		مجلس النواب	٣,٥

جدول الانفاق الاستثماري لعام 2011 وحسب الوزارات

لسيناريو أ وب (٣٪، ٤٪) على التوالي.

•حددت الصادرات النفطية لعام ٢٠١١ بكمية (٢,٢٥) مليون برميل باليوم ثم وضعت فرضية للزيادة السنوية بنسبة مئوية لسيناريو أ وب (٢٪، ٣٪) على التوالي.

•تم احتساب الايرادات غير النفطية ٢٠١٠بمبلغ (٧) مليارات دولار ثم يزداد بنسبة مئوية ٥٪ لسيناريو (أ) و٧٪ لسيناريو (ب) على التوالي

النفقات الاستثمارية:

تم اعتماد تكاليف الاعمار وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتي قدرت بـ١٨٧$ وتم توزيعها على خمس سنوات مع اعطاء الخدمات الحكومية اولوية (وبالاخص التعليم). إذ ان التجربة العالمية تشير الى ان هذا الاستثمار يوفر للدولة بيئة افضل لسيادة القانون، وللحالة الثقافية، والاجتماعية، والصحية. وتشجع قيام نشاط تجاري بالخدمات العلمية (كما هو الحال في الهند). تم اعتماد نسبة الايرادات التي توجه للاستثمار في عام ٢٠١١ (٣٥٪) ثم تزداد بنسبة مئوية ثابتة لسناريو أ وب (٣٪) على التوالي.

ثالثاً: تفاصيل الإنفاق الاستثماري والتشغيلي لعام 2011 (بحسب تخطيط وزارة المالية)

الإنفاق الاستثماري بحسب القطاعات:

يتلخص توزيع الاستثمارات كما هو موضح في الجدول (٨) وان أبرز ما نلاحظة هو ضعف التخصيصات الاستثمارية ٣١٪ (من النفقات الاجمالية). وتبدو الصورة اكثرة قسوة عندما نلاحظ ان القدرة الاستيعابية للاستثمار ضعيفة ومحدودة.

يوضح الجدول (٨) اولويات الانفاق الاستثماري حيث نجد ان الموازنة وفقت في اعطاء اولوية لقطاع النفط والكهرباء والموارد المائية. الا ان الامر مخيب للامل عندما نتفحص ضعف التخصيصات الخاصة بوزارة البلديات والصحة والتعليم والتربية (لاهميتها وتعلقها بحياة وكرامة المواطن العراقي). اما وزارات الاسكان والنقل فهي الاخرى تعاني ضعف التخصيصات. الا انه يمكن يفهم هذا الحال اذا ما قامت الحكومة بمعالجة الفجوة الاستثمارية من خلال طريق الاستثمارات الاجنبية (من خلال عقود مشاركة القطاع الخاص في للعام).

ومن خلال تدقيق التخصيصات المالية الاستثمارية نجد ان هناك سوءا في توزيع. وإن صور سوء التوزيع تتضح من خلال جمع تخصيصات رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، والخارجية، ومجلس النواب والتي تبلغ ٦١٢ $ مليون وهو تخصيص يتجاوز تخصيصات وزارة التربية بنسبة (٤٤٪)، ووزارة التعليم العالي بنسبة ٥١٪ والصناعة بنسبة (١٠٪) والزراعة بنسبة (٦٩٪). ان هذا النهج في التخطيط المالي يعمق من التضخم في الجهاز الاداري على حساب القطاعات المنتجة او التي تسهم في رفع مؤشرات التنمية البشرية.

ومن الملاحظ ايضاً ان تخصيصات وزارة التجارة مساوية لتخصيصات وزارة الثقافة. في وقت ان وظيفة وزارة التجارة الحالية والاساسية هي ادارة شؤون البطاقة التموينية والتي تشكل ٩٠٪ من نشاط الوزارة، والتي من المتوقع ان تتناولها سياسة الاصلاح بحيث لاتشكل الوظيفة الرئيسية للوزارة. ان الاستثمار في بناء المستودعات والسايلوات... الخ. كان الاولى تكون ستراتيجية الموازنة مبنية على اساس استثمارات الاقطاع الخاص وتوفير الموارد المالية لمشاريع استثمارية لاتقع من ضمن اولويات القطاع الخاص كالاستثمار في التعليم والمرافق الثقافية والمؤسسات القضائية والتي تصب في تأهيل المواطن وتحسين بيئة سيادة القانون.

من ذلك نستنتج ان تخطيط الموازنة الاستثمارية يشوبه البعد الاستراتيجي، وان امراً مثل هذا يجب ان لا يسمح به ان يتكرر. لقد طالت معاناة المواطن واصبح لا يدري كيف ومتى سوف تنتهي رحلة الآلام. لقد أدى غياب قانون النفط وعدم وضوح واستقرار البيئة الاستثمارية الى عدم القدرة على الاستفادة من الاستثمار الاجنبية المهمة لاغراض التمويل ونقل التكنولوجيا. وهذا ما جعل التخصيصات الاستثمارية النفطية تفوق تخصيصات الاعمار والاسكان بنسبة (٨٩٪). ناهيك ان الاعمار والاسكان هو القطاع الحيوي الذي من جهة يخفف من الاعباء الانسانية للمواطن، ومن جهة اخرى هو القوة الدافعة والكفيلة بتحريك القطاعات الانتاجية والخدمية المترابطة بالمدخلات ومخرجات القطاع وانتشال المجتمع من براثن الفقر والبطالة.

التخصيصات للإنفاق التشغيلي:

بسبب الظروف الامنية الحالية تحتل الوزارات الامنية الصدارة في حجم النفقات التشغيلية. الا انه يصعب تفهم تضخم تخصيصات مجلس الوزراء او مجلس النواب او الخارجية وتفوقها تخصيصات وزارة النقل او الاسكان او الصناعة أو الاتصالات. مما سبق يتضح ان هناك سوءاً في توزيع التخصيصات لصالح الجهاز الاداري وعلى حساب القطاعات المنتجة.

التخصيصات بشكل عام:

لاشك في ان الحاجة للتخصيصات المالية كبيرة وفي كل القطاعات دون استثناء، والمشكلة هي في تحديد الاولويات وفي آلية التمويل. وان ما نسجلة من عيوب اشبه بحالة رب الاسرة الذي يعطي اولوية لتجديد اثاث بيته او تخصيص رصيد مالي للقيام برحلة سياحية على حساب الجانب التعليمي لافراد الاسرة.

ولغرض استطلاع طبيعة التخصيصات المالية التي اعتمدتها الموازنة منذ ٢٠٠٦-٢٠١١، نجد ان المجموع الكلي للتخصيصات (لمجموعة من الوزارات) حيث يلاحظ تقدم التخصيصات لصالح الرئاسات الثلاث مع وزارة الخارجية (كمجموعة تمثل الحكومة المركزية) على تخصيصات الوزارات الآتية: الموارد المائية، الاسكان، الصناعة والنقل وهي حالة تدعوا للاسف والاستغراب.

مقارنة بين التخصيصات الحكومية (الجمهورية، والبرلمان ومجلس الوزراء والخارجية) مع مجموعة من الوزارات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١

مقارنة بين التخصيصات الحكومية (الجمهورية، والبرلمان ومجلس الوزراء والخارجية) مع مجموعة من الوزارات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

رابعاً مشكلة ضعف مستوى الرفاهية الاقتصادية وسيادة القانون

من الثابت ان هناك علاقة طردية بين الرفاهية الاقتصادية وتحقيق سيادة القانون. لاشك في ان الفقر وضعف الرفاهية الاقتصادية يساهمان في زعزعة الثقة بادارة الدولة ومن ثم الشعور بالمسؤولية، ومن جهة اخرى ان شعور المواطنين بالمسؤولية واحترام هيبة القانون يساهمان في تحقيق الرفاهية الاقتصادية. وحيث أن من التحديات التي تواجه العراق هو ضعف رفاهية المواطنين وضعف سيادة القانون. وإزاء هذا الامر فان الحكومة مدعوة وبقوة لمعالجة هذا الخلل من خلال الامثلة الآتية:

معالجة الفقر:

من آثار سوء توزيع التخصيصات المالية هي حالات التفاوت في الرفاهية الاقتصادية للافراد كما حصل في عدد من الدول كالبرازيل. في عام ٢٠٠٧ وفقا لاحصائيات وزارة التخطيط بلغت نسبة الفقر ٢٢,٩٪، وان نسبة الزيادة في الانفاق الضرورية لتجاوز الفقر هي ٤,٥٪ (علما ان خط الفقر تم تحديده على اساس الانفاق الذي يساوي ٧٦،٩٨٦ دينار للفرد شهريا). فإذا ما صحت هذه الافتراضات والاحصاءات، ولغرض تجاوز حالة الفقر من الضروري رفع القدرة الشرائية للفقراء (بنسبة ٤,٥٪ كمعدل). وحيث خط الفقر يساوي ٧٦،٩٨٦ دينار للفرد بالشهر، فإن المبلغ الذي يجب اضافته للفقراء كمعدل هو ٣،٨١١ الف دينار بالشهر للفرد الواحد (ولكل الفقراء ٢٤ مليار دينار او مايعادل ٢٠$ مليون). حيث ان معالجة الفقر من اولويات عمل الحكومة العراقية، فان توفير مثل هذا المبلغ يمكن تحقيقه بآليات مختلفة منها (على سبيل المثال) خفض تخصيصات المجالس الرئاسية الثلاث بضمنها وزارة الخارحية والبالغ ٢,٩٦٢ $ مليار لعام ٢٠١١ بنسبة اقل من ١ ٪. إن آلية التوزيع متنوعة ويجب ان ترتبط بأهداف وغايات محددة.

خلق حوافز التعليم:

ولغرض النهوض بواقع العراق فمن الضروري الاهتمام بالتعليم من خلال معالجة التحديات التي يواجهها والتي من ابرزها تقليل تسرب الطلبة من المدارس. ووفق دراسة ميدانية اعدها المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي، وجدنا ان من عوامل التسرب من المدارس هو العامل الاقتصادي. ولغرض معالجة هذا الامر لابد من خطة لوضع الحوافز المادية. ولغرض احتساب تكاليف هذه الحوافز، قمنا بوضع ثلاثة سيناريوهات. كما هي موضحة في الجدول الآتي.

يوضح الجدول التخصيصات المقترحة لكل طالب ولكل مرحلة دراسية ولثلاثة سيناريوهات. ويوضح الجدول بان التخصيصات الضرورية لهذه السيناريوها هي: ١،٢٦٩ و١،٧٣٥ و٢،٥٥٠ بليون دولار.

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

يعد مصفى النجف من المصافي الحديثة والتي تم انجازها بهدف رفع مستويات إنتاج المشتقات النفطية والنهوض بمستوى المصافي العراقية وتطويرها بشكل خاص والقطاع النفطي بشكل عام، مما يسهم في تلبية متطلبات المواطنين وتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة الى استيراد المشتقات النفطية من خارج العراق وهو البلد النفطي الذي يحتل موقع الصدارة بين الدول المصدرة للنفط عالميا وعد الاكتفاء بتصدير النفط الخام الى الدول المجاورة واستيراد المشتقات النفطية منها.

بغداد/ علي الكاتب

مدير مصفى النجف لـ(المدى الاقتصادي):

حققنا إيرادات وصلت إلى أكثر من 6 مليارات دينار خلال عام 2010

مدير المصفى المهندس ليث الغراوي قال ان مصفى النجف يعد هنا المشروع النفطي الاول الذي تم انشاؤه وتنفيذه وانجازه بايدي كوادر وطنية عراقية من دون الحاجة لمساعدة أي جهة او شركة اجنبية بعد عام ٢٠٠٣، وبالتالي أثبتت الكوادر العراقية كفاءتها وقدرتها على اقامة المشاريع الستراتيجية مثل هذا المشروع الكبير، وبالتالي توفير مبالغ مالية طائلة كانت تنفق في حال تنفيذه من قبل شركات اجنبية لإنشاء المصفى في تلك الفترة الحرجة التي كانت تشهد تدهور امني كبير في البلاد.

وأضاف الغراوي انه تم وضع الحجر الأساس لمصفى النجف بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣ وتم تحديد المساحة الخاصة بالمصفى والمستودع، حيث بلغت المساحة التي تم اختيارها ٧٠٩ دونمات وخصصت ٣٨٩ دونماً للمصفى و٣٢٠ دونماً للمستودع، وبدأ العمل الفعلي بتنصيب المرحلة الأولى من المصفى بتاريخ ٢٠٠٦/٠٢/١٠ ليشهد يوم ٢٠٠٦/١٠/٧ افتتاح مصفى النجف وبطاقة انتاجية مقدارها عشرة آلاف برميل يومياً، وهذه الوحدة تنتج من ٢٠-٢٢ ٪ من مادة النفثا و١٤٪ من مادة النفط الأبيض و٢٢٪ من مادة زيت الغاز و٥١-٥٤ ٪ من مادة النفط الاسود، وفي الخامس عشر من شهر آذار عام ٢٠٠٨ تم افتتاح المرحلة الثانية وبذات المواصفات وهي وحدة التكرير الاولى من حيث الطاقة الانتاجية لتبلغ الطاقة الاجمالية للمصفى ٢٠ ألف برميل يوميا.

وأشار الى ان كوادر شركة مصافي الوسط واصلت العمل الدؤوب لكي يصل المصفى الى طاقته التصميمية والبالغة ٣٠ الف برميل يوميا وذلك من خلال إنشاء وحدة التكرير الثالثة والتي تم افتتاحها في ١٥-٨-٢٠٠٩، كما تمكن المصفى من رفع مستوى الإنتاج لجميع المشتقات النفطية خلال عام ٢٠١٠ بنسبة ٨٠ ٪ مقارنة بإنتاجه لعام ٢٠٠٩، حيث ان المصفى أنتج في عام ٢٠١٠ قرابة ١٥٣ مليونا و٦٣٤ ألف لتر من مادة الكاز مقارنة مع ٨٥ مليونا و٢٠٠ ألف لتر في عام ٢٠٠٩ وبالتالي فإن الزيادة تجاوزت ٦٨ مليون لتر أي بنسبة ٨٠ ٪، في حين ان إنتاج النفط الأبيض بلغ ٨٥ مليونا و٦٠٠ ألف لتر مقارنة مع ٥٠ مليونا و٢٢٥ ألف لتر في ٢٠٠٩، أما النفط الاسود فقد بلغ حوالي ٤٥٢ مليونا و٦٥٠ ألف لتر مقابل ٢٥٤ مليونا و٢٤٣ ألف لتر لعام ٢٠٠٩ أي ان الزيادة كانت بنسبة ٧٠ ٪ للنفط الابيض

و٧٨ ٪ للنفط الاسود.
وكان إنتاج النفط في المصفى خلال ٢٠١٠ قد وصل الى ١٦٢ مليونا و١٢٥ ألف لتر اي بزيادة تجاوزت الـ ٨٤ مليون لتر مقارنة بعام ٢٠٠٩ والذي كان الانتاج فيه ٧٧ مليونا و٦٥٥ ألف لتر.
وتابع مدير مصفى النجف: ان المصفى حقق خلال عام ٢٠١٠ ايرادات لمحافظة النجف بلغت ستة مليارات و٤٧٠ مليون دينار عراقي من خلال قانون (البترو دولار) الذي أقره مجلس النواب السابق والذي تحصل بموجبه المحافظات على دولار واحد مقابل كل برميل نفط مستخرج او مكرر فيها، حيث قام المصفى قام خلال عام ٢٠١٠ بتكرير خمسة ملايين و٤٨٣ الف برميل، وهذه الارقام تشير الى حصول المحافظة على ما يقارب ستة مليارات و٤٧٠ مليون دينار عراقي من خلال قانون البترو دولار، كما من المهم الاشارة الى ان ارتفاع نسب الانتاج في المصفى خلال عام ٢٠١٠ ساهمت بشكل كبير في زيادة هذه الايرادات اضافة الى مساهمات المصفى في منع حدوث أي ازمة للمشتقات النفطية في المحافظة.
وقال ان من المشاريع المستقبلية كذلك إنشاء وحدة تحسين البانزين بطاقة إنتاجية ٦ آلاف برميل/ يوميا حيث تم التعاقد مع شركة سيسكو الامريكية لتنفيذ هذا المشروع والذي بتنفيذه سيتمكن المصفى من تجهيز المحافظة بمادة البانزين

بإنشاء هذه المجموعة من الخزانات فإن الطاقة الخزنية للمصفى تقترب من طاقتها التصميمية البالغة 92 مليون لتر تقريبا وبواقع 22 خزاناً مختلفة الأحجام ما بين (10 ملايين – ١ مليون) لتر، والطاقة الخزنية لمصفى النجف ستكون بمقدار (35 مليون) لتر موزعة على خمسة خزانات اثنان منها ذات سعة (10 ملايين) لتر وثلاثة ذات سعة (5 ملايين) لتر يتم استخدامها لخزن مختلف المنتجات النفطية المكررة في المصفى إضافة إلى النفط الخام.

والمساهمة بسد نسبة كبيرة من احتياجاتها من هذه المادة، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدة ٤ آلاف برميل/ يوميا، إضافة الى إنشاء وحدة الهدرجة بطاقة ٦ آلاف برميل/ يوميا ووحدة إنتاج الغاز السائل والوحدات الخدمية لها كالمراجل البخارية عدد (٢) بطاقة ٥٠ طناً للمرجل الواحد وبرج تبريد ١٥٠٠ م٣/ ساعة ووحدة R. O..
وبين مدير المصفى ان هناك خططاً لإنشاء وحدة اسفلت في المصفى والتي ستؤمن احتياجات المحافظة من مادة الإسفلت في حملات الإعمار التي تشهدها، كما ان المصفى سيشهد تنفيذ مجموعة من الخزانات بأحجام وسعات مختلفة وذلك لزيادة الطاقة الخزنية له، كذلك فالعمل جار في الوقت الحاضر لإنشاء (١٨) خزاناً وصلت نسب الانجاز في بعضها إلى المراحل الأخيرة، حيث تم تنفيذ خزانين بسعة (١٠ ملايين) لتر وخمسة خزانات سعة (٣ ملايين) لتر تجاوزت نسب الانجاز في أربع منها الى (٩٣٪) اثنان منها بسقف عائم واثنان بسقف متحرك إضافة إلى إنشاء خزانين بسعة (٢ مليون) لتر والعمل جار كذلك في تنفيذ خزان سعة (٥ ملايين) لتر وخزانين بسعة مليون لتر.
وأكد انه وبإنشاء هذه المجموعة من الخزانات فإن الطاقة الخزنية للمصفى تقترب من طاقتها التصميمية البالغة ٩٢ مليون لتر تقريبا وبواقع ٢٢ خزاناً مختلفة الأحجام ما بين (١٠ ملايين – ١ مليون) لتر، والطاقة الخزنية لمصفى النجف ستكون بمقدار (٣٥ مليون) لتر موزعة على خمسة خزانات اثنان منها ذات سعة (١٠ ملايين) لتر وثلاثة ذات سعة (٥ ملايين) لتر يتم استخدامها لخزن مختلف المنتجات النفطية المكررة في المصفى إضافة إلى النفط الخام.
واوضح ان من المشاريع المهمة التي تم تنفيذها في المصفى هو تنصيب منظومة السيطرة التوزيعية (D.S.C.) لوحدة التكرير الثانية والثالثة، حيث تعد هذه المنظومة من أكثر أنواع منظومات السيطرة تطوراً في العالم والتي تمتاز بمواصفات متطورة وعالمية منها مسيطرات مبرمجة وإمكانات سيطرة عالية الدقة، وبتشغيل هذه المنظومة سيتم التخلص من مساوئ منظومات السيطرة التقليدية إضافة إلى أنها تقوم بعمل حسابات تراكمية للمنتجات وبدقة عالية جدا، ومما يميز هذا المشروع انه تم بكوادر عراقية صرفة وبتكاليف مالية قليلة جدا مقارنة بما كانت تتقاضاه الشركات الأجنبية في تنصيب هكذا منظومات متطورة.
كما تم إنشاء وحدة التناضح العكسي (R. O.)والتي تعد أول وحدة من هذا النوع يتم تصميمها وتنفيذها بكوادر وزارة النفط العراقية، وجاء افتتاح هذه الوحدة لإنهاء فترة طويلة من المعاناة في توفير المياه الخالية من الأملاح والشوائب اللازمة في عمل الوحدات التكريرية للمصفى.
واكد إن جميع المشتقات النفطية المنتجة في مصفى النجف يتم فحصها والسيطرة على مواصفاتها القياسية في مختبر المصفى، وأن عملية الفحص تتم في مرحلتين الأولى من خلال أخذ نماذج من النفط الخام والمنتجات النفطية من الوحدات التكريرية مباشرة لإجراء الفحوصات اللازمة ومعرفة مدى مطابقتها المواصفات القياسية وكذلك يتم إجراء فحص يومي للمنتجات النفطية المخزونة في خزانات المصفى والتي تتسلم منها شركة توزيع المنتجات النفطية المنتج لمعرفة إن كانت المشتقات المخزونة مطابقة للمواصفات القياسية.
وقال الغراوي انه ومن خلال هذه الإجراءات المتخذة من الصعب جدا خروج منتج من المصفى غير مطابق للمواصفات سواء كان نفطاً ابيض او غيره، لاسيما اذا عرفنا ان شركة توزيع المنتجات النفطية هي أيضا لا تقوم بتسلم أي منتج من شركة مصافي الوسط/ مصفى النجف إلا بعد إجراء الفحوصات الخاصة بهم لمعرفة مدى مطابقة المنتج المتسلّم المواصفات القياسية المعتمدة.
وكذلك لايعد مصفى النجف مصفى بالمفهوم التقليدي فحسب بل تحول الى أشبه بالمعهد التدريبي للكوادر العراقية الشابة سواء الهندسية والفنية في منطقة الفرات الاوسط، خاصة ان هذه المنطقة كانت تفتقر لمثل هكذا مشاريع خاصة بالصناعة النفطية، واليوم يمتلك العشرات من المهندسين الشباب من أصحاب الكفاءات والخبرات الجيدة في هذا المجال والذين يمكن الاستفادة منهم كثيرا في إقامة المشاريع

الاقتصادي | العدد (2030)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) شباط 2011

تميزت المرحلة قبل 2003 بهيمنة إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي العراقي حيث اعتمدت هذه السياسة على الاقتراض المباشر من البنك المركزي،وتمويل العجز في الموازنة العامة بطبع النقود.وأدت هذه السياسة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم سببته الزيادة المستمرة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة مقارنة مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وتفاقم هذا الاتجاه بعد فرض الحصار الاقتصادي حيث شهدت هذه الفترة حالة من الانفلات أو عدم الانضباط المالي والنقدي فوصلت معدلات التضخم إلى المستوى الجامح الذي لا يمكن السيطرة عليه باستخدام الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والسياسة المالية،ومما زاد الأمور تفاقما القيام بفرض أسعار فائدة إدارية وبمعدلات ثابتة على الإقراض والإيداع

استقلالية البنك المركزي وإصلاح القطاع المصرفي

سمير النصيري*

بعيدا عن التغييرات في معدلات التضخم في الاقتصاد،ومن الطبيعي في هذه الأحوال أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية سالبة،وأدت تلك السياسات إلى نشوء ظاهرة هروب الودائع من المصارف وتوظيفها في مجالات غير إنتاجية الأمر الذي عمق من حالة الركود الاقتصادي.

أما بعد ٢٠٠٣ فقد شهدت هذه الفترة صدور القانون الجديد للبنك المركزي العراقي المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي كرس استقلالية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية،وكان من أبرز ملامح تلك الاستقلالية قرار البنك المتعلق بالتوقف عن طبع النقود لتمويل العجز في الموازنة العامة،لذا لجأت الحكومة إلى استخدام الأسلوب البديل وهو التمويل بالدين، والأداة الائتمانية المستخدمة في ذلك هي إصدار السندات أو إذونات الخزينة وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية لتوفير التمويل،ومن مزايا هذه السياسة أنها لا تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم لأنها لا تؤدي إلى الزيادة في معدلات نمو عرض النقد من النقود عالية القوة.

وبسبب العجز في الميزانيات العامة لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بدأت محاولات الحكومة للاقتراض من احتياطي البنك المركزي لسد العجز.هناك محاولات عديدة من الحكومة تبذل للاقتراض من احتياطي البنك المركزي العراقي مما يعد مخالفة قانونية، حيث أن المادة ٢٦ من قانون البنك المرقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ تنص على حظر إقراض الحكومة على أن تموّل من الإصدار النقدي للبنك المركزي، إذ تتوفر للحكومة موارد فائضة لدى مصرف الرافدين والرشيد وإن هذه الموارد تعود إلى مؤسسات القطاع العام من شركات صناعية وزراعية وخدمية مما يجعل هذا الموضوع يقلق موقف تطبيق السياسة النقدية وبالتالي التأثير على السوق النقدية وتخوف الجهاز المصرفي الخاص.

ومن خلال متابعتنا المراحل التي مرت بها تطبيقات السياسة النقدية في العراق بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ والتي اشارت في بعض مواده إلى الاستقلالية الواضحة له في ادارة السياسة النقدية وبشكل خاص ادارة الاحتياطي الاجنبي واتضح ان البنك المركزي العراقي قد نجح بشكل جيد في تحقيق الاهداف المركزية للسياسة النقدية في استقرار النظام النقدي ومواجهة الانشطة والموجات التضخمية بعد التحسن الكبير في سعر صرف الدينار العراقي وبنسبة مرتفعة زادت على ٤٠٪ في قيمته منذ عام ٢٠٠٤ اضافة الى بناء احتياطيات بالعملة الاجنبية مما أدى الى بناء مرتكزات متينة في الحفاظ على بناء الاستقرار الاقتصادي الخارجي وفتح مجال واسع للاستثمار، كما ان الدور الايجابي الذي لعبه سعر الفائدة في خفض معدلات التضخم السنوي الاساس من ٣٥٪ في عام ٢٠٠٦ الى حوالي ١٠٪ كذلك تحديد ظاهرة الدولرة والمضاربة كما أن البنك المركزي العراقي نجح بشكل كبير في المحافظة على استقلاليته والوقوف امام محاولات الجهات الحكومية بالاقتراض منه مما لو حصل فسوف يؤدي الى نتائج سلبية على التوازن الاقتصادي الخارجي ويفقد العراق قوة الدفاع عن الاستقرار الاقتصادي بشكل عام يضاف اليها اضعاف قدرة السياسة النقدية في حماية العملة الوطنية والدخول مجدداً في إخفاقات التضخم الناجم عن تدهور اسعار الصرف يصعب مواجهتها باحتياطيات ضعيفة، لذلك فان ما اطلق عليه من انتقادات للبنك المركزي في استخدام السياسة المتشددة تخللتها حالات متقدمة من السيطرة على السياسة النقدية، ولكن من ناحية اخرى كانت عليها مآخذ عديدة عاناها القطاع المصرفي الخاص مما حدد حركته ومرونته في كثير من التطبيقات الامر الذي انعكس على مجمل العمل المصرفي الذي جعل الخبراء الاقتصاديين المعنيين بالعمل المصرفي بالبحث عن سبل جديدة لاصلاح القطاع المصرفي العراقي وبشكل خاص القطاع الخاص الذي يعتمد أسساً جديدة وتعديلات على السياسة النقدية المعتمدة حالياً لذلك ومن خلال استقرائنا وتحليلنا واقع السياسة النقدية في العراق نود إن نبين ان القطاع المصرفي العراقي الخاص حديث التأسيس وإن أغلب هذه المصارف مازالت رؤوس أموالها محدودة ونظمها المصرفية والادارية في أغلب المصارف لا تواكب الصيرفة الحديثة ونظم المعلومات وتحليلها، يضاف الى ذلك مازالت الايداعات في هذه المصارف قليلة جدا

قياساً الى المصارف الحكومية، فلذلك ستكون مساهمتها لتلبية متطلبات البناء والاعمار والاستثمار في ظل انعكاسات الازمة المالية العالمية محدودة جدا خاصة في تمويل المشاريع الكبيرة، وسيكون دورها محدوداً لضعف امكاناتها في تمويل المشاريع وهي تميل الى تمويل المشاريع الصغيرة ولآجال زمنية قصيرة وبالتأكيد سيكون دور المصارف الحكومية اكبر بكثير في هذا المجال لإرتفاع إيداعاتها وستبقى الدولة لها الدور الاكبر والاعظم في تمويل الاستثمارات الستراتيجية كما إن السياسة المتشددة للبنك المركزي العراقي المشار اليها اعلاه في الوقت الحاضر ومتطلبات اخذ احتياطات عالية من المصارف الخاصة وكذلك المحددات الادارية في ادارة النقد والاستثمار في المصارف ستجعل هذه الامكانية محدودة جدا لتقلص الموارد للتمويل وقد لاتزيد في بعض الاحيان على ٣٠٪ من مصادر التمويل التي تخصصها هذه المصارف للاستثمار.

حيث مازالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لدخول المناقصات والتنفيذ وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو، وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الستراتيجية.وحيث إن معظم مصارفنا تجارية وقد وسعت نشاطاتها ليشمل الاستثمار والاستهلاك وبعض الادوات المصرفية الاخرى الكلاسيكية المعروفة وهناك محددات ادارية وقانونية عديدة تحدد الاستثمار في العقارات أوالتسليف على الاسهم او المشاركة في التجهيز والتوزيع ضمن ضوابط حددها قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) وقانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة (٢٠٠٤) لذلك فان البنك المركزي العراقي والمصارف مدعوة بشكل حاسم لوضع الحلول الجذرية لاصلاح النظام المصرفي في العراق واعادة هيكلته وفقاً للاسس الآتية:-

١-أن يقوم البنك المركزي العراقي بنشر خطته وسياساته النقدية المستقبلية في هذا المجال وإذا كان هدفه الأساسي معالجة التضخم الركودي وهذه مهمة اقتصادية مركزية ولكن من الضروري البحث عن سياسات جديدة تحقق هذا الهدف وتتيح للمصارف الحكومية والخاصة المشاركة في النمو والاستثمار.

٢-ضرورة اعادة هيكلة القطاع المصرفي وخاصة القطاع العام ودراسة خصخصة بعض اقسامه وفروعه والعمل على تفعيل المصارف العامة بتوسيع وتنويع خدماتها وادواتها المصرفية وخاصة زيادة حصتها الائتمانية والاستثمارية بشكل متوازن مع عوائدها الكلية لتصبح هذه المصارف ركيزة فعالة للنمو الاقتصادي على ان تبتعد عن احتكار بعض العمليات المصرفية وحجب الانشطة الحكومية والمؤسسات العامة عن المصارف الخاصة.

٣-معالجة الفجوة الظاهرة بين السياسات المالية للدولة والتوجهات والسياسات النقدية المعتمدة من البنك المركزي العراقي ومتطلبات مكافحة الضغوط التضخمية والحد من الانفاق الجاري.

٤-دعم المصارف الأهلية بالسماح لها في القيام بالعمليات والأدوات المصرفية كافة للمشاريع والنشاطات التي تقوم بها الوزارات والدوائر التابعة لها وعدم تحديدها وحصرها.

٥-تفعيل سياسات البنك المركزي العراقي الخاصة بالسيطرة على السياسة النقدية في دعم النظام المصرفي الخاص واعادة النظر بسياسات الاقراض وآليات ادارة المخاطر الائتمانية في منح الائتمان والقروض الصغيرة والمتوسطة والاستثمار في القطاعات الانتاجية والاستثمارية التي تحقق تدفقاً نقدياً واضحاً.

٦-إعادة النظر بمخصص الديون المشكوك بتحصيلها وفقاً للائحة الإرشادية وإعطاء مرونة ومدد زمنية إضافية للمصارف لكي تتمكن من تصفية هذه الديون والتي أغلبها تعود لفترات سابقة وإن أغلب المدينين هاجروا خارج العراق لأسباب أمنية خارجة عن إرادتهم وان هذه النسب تعرقل زيادة رؤوس أموال المصارف بسبب خفض في أرباحها المتحققة فعلا نتيجة استقطاع هذه النسب من صافي الربح وبالتالي تؤثر على نشاطات المصارف الاستثمارية الجديدة.

٧-قيام البنك المركزي العراقي بإعادة النظر بدراسة امكانية تخفيض الغطاء القانوني المستقطع من حجم الودائع لدى المصارف وتجميدها لدى البنك المركزي العراقي بدون استثمار. إن هذه المبالغ المجمدة يمكن أن تستثمر ويمكن الاستفادة منها لدعم المصارف الخاصة ويمكنها توسيع نشاطاتها الاستثمارية والبحث عن منتجات مصرفية جديدة.

٨-إعادة النظر في التشريعات القانونية والتعليمات المركزية النافذة حالياً على اسس تتيح وتساعد على الاستثمار ومنها على الخصوص قانون المصارف حسب المواد (٢٨ و٢٩ و ٣٠ و٣١ و ٣٣) وقانون هيئة الاوراق المالية وتشريع قانون جديد للاستثمار المالي.

٩-دراسة تطوير ودعم وتحفيز سوق العراق للأوراق المالية وإيجاد الوسائل والأدوات التي تدفع باتجاه رفع أسعار مؤشر السوق والشركات بما يتلاءم وموجوداتها ومعايير إنتاجها وإرباحها بما لايقل حتماً عن قيمة الأسهم الحقيقية ومنع المضاربات التي تضر بالأصول العراقية بما لا يتناسب وقيمتها الحقيقية والفعلية.

١٠-إنشاء دائرة خاصة ضمن الهيكل الاداري للبنك المركزي العراقي لتطوير القطاع المصرفي الخاص بجميع المجالات الفنية ورسم مناهج التطوير على مستوى النظم الالكترونية الموحدة وإعداد البرامج والسياسات الخاصة بالتطوير.

١١-إنشاء "صندوق" أو "محفظة خاصة"لشهادات الايداع تصدرها المصارف الراغبة لمعالجة تدهور اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية واضافة أداة مصرفية جديدة للاستثمار الحالي لتحفيز المناخ الاستثماري في السوق وكذلك زيادة حجم ودائع المصارف مما يؤدي الى زيادة نشاطاتها الاستثمارية بجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق مردود إيجابي للمستثمرين.

١٢-ضرورة إعداد نظام جديد يكفل الرقابة على الشركات والمؤسسات المالية"خارج المصارف"التي تتعامل بالتحويلات الخارجية لحماية مصالح المواطنين ومكافحة عمليات غسيل الاموال.

مازالت المصارف الخاصة لها دور كبير في دعم المقاولين وشركات المقاولات في تنظيم خطابات الضمان لدخول المناقصات والتنفيذ وخطابات الضمان لتجهيز السلع والموارد وكذلك تغطية السلف التشغيلية وأعمال تكميلية اخرى تساعد دوران رساميلها وهناك ادوات مصرفية اخرى ستسهم بالتأكيد في مشاركة هذه المصارف بالتنمية والنمو، وهذا واضح في كثير من المشاريع وخاصة الصغيرة والمتوسطة وبعض مشاريع التنمية ومشاريع الخدمات غير الستراتيجية.وحيث إن معظم مصارفنا تجارية

١٣-نقترح أن ينظم البنك المركزي العراقي توقيتات سياساته بتخفيض الفوائد بما يكفل التقليل من التحوطات التي تنفذها المصارف بحيث اصبحت بعض هذه المصارف تنتهج سياسات ائتمانية قصيرة وبعضها اصبح لايقبل الودائع الثابتة طويلة الامد وانتهجت المصارف سياسات متحفظة جداً للتقليل من مخاطر تذبذب الفائدة.

١٤-قيام البنك المركزي العراقي بإعطاء مرونات في تنفيذ التعليمات والتوجيهات المعلنة لزيادة رؤوس اموال المصارف الى ٢٥٠ مليار دينار على ان تتم خلال خمس سنوات من تاريخ صدور التوجيهات ويكون آخر موعد في٢٠١٥/٦/٣٠ مع تزامن ذلك بتحقيق المقترحات اعلاه دعماً للجهاز المصرفي الخاص.

١٥-قيام مجلس ادارة البنك المركزي العراقي باعادة النظر بالتعليمات الخاصة بمزاد العملة الاجنبية، ومنها ما يخص ايقاف قيام المصارف الخاصة بشراء الدولار النقدي لاغراض صيرفة المصرف لاعطاء المرونات الكافية للمصارف الخاصة لغرض مساهمتها في اداء العمليات المصرفية بشكل كامل.

١٦-متابعة المستجدات الحاصلة في موضوع معيار بازل (٢و٣) لغرض التهيؤ لتطبيقه عند توفر الظروف المناسبة ووفقا للتوصيات المحددة اعتبارا من ٢٠١١/١/١.

١٧-العمل على متابعة تطبيق مبادئ بازل الرئسية لادارة المخاطر التشغيلية وهي:.

أ: قيام مجالس الادارة في المصارف باقرار ستراتيجية للمخاطر التشغيلية ولتنفيذها من الادارة التنفيذية للمصرف لتضمن تحديد المخاطر التشغيلية المتعلقة بكل انواع المنتجات، النشاطات، والعمليات والانظمة التي يعتمدها المصرف.

ب: توفير قاعدة للمعلومات المتدفقة في المصرف والتي تلعب دورا مهما ورئيسيا في الحفاظ على اطار عمل فعال لادارة المخاطر التشغيلية.

ج: متابعة مدى امتلاك المصارف نظاماً فعالاً لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التشغيلية كجزء من ادارة المخاطر.

د: قيام المفتشين باعداد تقييم منتظم ومستقل لستراتيجيات وسياسات واجراءات المصرف المتعلقة بالمخاطر التشغيلية.

هـ:قيام المصارف بالكشف عن المخاطر التي يتعرض لها المشاركون في السوق المالية والمصرفية بتقييم تعرضهم للمخاطر التشغيلية ونوعية ادارتهم للمخاطر التشغيلية.

١٨-إعادة النظر بالادوات والاساليب التي يستخدمها البنك المركزي حالياً للرقابة على المصارف تبعا"لحجم الجهاز المصرفي ونوعية المصارف القائمة ودرجة تطورها اضافة الى تطور الوعي المصرفي فضلاً عن العادات المصرفية والبنيان الاقتصادي القائم. ولغرض تحقيق هدفين رئيسين هما سلامة الاقتصاد الوطني، وحماية اموال المودعين.

باحث وخبير اقتصادي

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

أثار القرار الاخير للمحكمة الاتحادية جدلٍ واسعاً تباينت الآراء والتحليلات فيه، فيما انقسم الخبراء بين معترضين وآخرين متفقين فيٍ وقت اعترض البنك المركزي العراقي بشدة على هذا القرار. (المدى الاقتصادي) بحثت هذا الموضوع عبر الاستطلاع الآتي:

تحقيق/ ليث محمد رضا

البنك المركزي

استقلالية أم تبعية؟!

الخبير الاقتصادي د. ماجد الصوري قال: ان ربط الهيئات المستقلة بمجلس الوزراء غير منطقي لانه لا ينسجم مع روح الدستور الذي يؤكد استقلالية هذه الهيئات حتى لا تخضع لسيطرة السياسيين فهذه الهيئات يجب ان تكون مستقلة.

واضاف الصوري: البنك المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمراقبة والاشراف على المصارف وهو موضوع فني صرف يجب ان تتولى مسؤوليته جهة فنية.

وتابع الصوري: وان موضوع الرقابة على اعمال البنك المركزي يجب ان يخضع للبرلمان ولا يجوز للبرلمان والحكومة أن تراقبا في آن واحد هذه الهيئات، فالتدخل في شؤون البنك المركزي يعيد التجربة السابقة عندما كان البنك المركزي يتبع وزارة المالية والقرارات السياسية التي ادت الى انهيار العملة، لذلك لابد من إبعاد التوجهات السياسية عن القضايا الفنية المتعلقة بالبنك المركزي والهيئات المستقلة.

وقال الصوري: البنك المركزي نجح في سياسته النقدية من حيث استقرار العملة المحلية ومكافحة التضخم رغم الصعوبات التي يواجهها من ميل الحكومة نحو الاستهلاك.

رؤية قانونية

الخبير القانوني وثاب سعدي قال: من المؤكد ان البنك المركزي يلعب دوراً ضمن السياسة العامة للدولة وهو جزء من تنفيذ السياسة الاقتصادية بجانبها النقدي، والعراق كانت فيه حالة خاصة فقبل التغيير كان البنك المركزي جزءاً لا يتجزأ من السلطة التنفيذية وقراراته لا علاقة لها بدوره المستقل.

واضاف سعدي: انه وبعد سقوط النظام السابق فرض من خلال عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي سياسة ليبرالية كبيرة جداً في هذا المجال واعطي البنك المركزي استقلالية كبيرة من الحكومة العراقية، وبهذا وضمن اتفاقيات وقعت ضمن البنك وصندوق النقد الدوليين.

توجد اتفاقيات تلزم العراق باستقلالية البنك المركزي وكونه غير مستقل يمكن أن يضعف الموقف تجاه البنك الدولي ولكن الحديث عن استيلاء الدائنين على اموال العراق هذا امر غير دقيق تماماً فهناك اجراءات قانونية واتفاقيات دولية يمكن ان تحمي اموال العراق.

و تفسير المحكمة الاتحادية لا يمكن ان يبرر إلا في حالة واحدة وهي الاشكاليات الموجودة في الدستور والمسألة الاساسية التي كان يجب ان تبحث هي الدور الذي يجب ان يعطى للبنك المركزي من ناحية تطوير الاقتصاد ودعم الاستثمار

وعن جدلية الاستقلال والتبعية قال سعدي: ان ثمة حججاً لأصحاب كلا الرأيين ولكن في النتيجة البنك المركزي يقرر السياسة النقدية بمعزل عن حاجات الحكومة وفي الدستور العراقي في ما يتعلق بالبنك المركزي كهيئة مستقلة ورد في الدستور ان البنك المركزي مسؤول امام مجلس النواب وهذا ليس بالتعبير الدقيق لان المسؤولية امام مجلس النواب تشمل جميع المؤسسات في البلد بما فيها المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية هي مسؤولة امام مجلس النواب ويمكن استدعاؤها ومناقشتها ومحاسبتها وتشكيل اللجان لمراقبتها وهذا من صلب اعمال مجلس النواب لكن قضية الارتباط شيء اخر اذ ان باقي الهيئات المستقلة باستثناء البنك المركزي قد حدد ارتباطها إما بمجلس النواب او بالحكومة.

وتابع سعدي: ان الدستور لم يكن واضحاً في ان البنك المركزي يخضع للحكومة او يكون مرتبطاً فقط بمجلس النواب، وهذه اعمال تنفيذية تتعلق بالسياسة النقدية والمالية للبلد.

وقال سعدي: ان صندوق النقد الدولي الذي فرض على العراق استقلالية البنك المركزي حيث ان الحكومة العراقية عندما طلبت قرضاً من الصندوق مقداره ٧ مليارات دولار في ٢٠٠٩ اعيد التأكيد على استقلالية البنك المركزي.

وأوضح سعدي: قبل اي تعديل دستوري او تشريع قانوني يحدد وضع البنك المركزي يجب التساؤل فيما اذا كانت تجربة السبع سنوات من استقلالية البنك كانت لصالح الاقتصاد العراقي، ام ان البنك المركزي عطل التنمية، فالكثير من الاقتصاديين يرى ان الحكومة هي لم تستطع في اي دورة ان تنفذ برامجها الاقتصادية رغم مخصصات الاستثمار الموجودة لديها، فالفائض يبقى في البنك ولم يعط مرة اخرى للحكومة.

وذكر سعدي:توجد اتفاقيات تلزم العراق باستقلالية البنك المركزي وكونه غير مستقل ممكن يضعف الموقف تجاه البنك الدولي ولكن الحديث عن استيلاء الدائنين على اموال العراق هذا امر غير دقيق تماماً فهناك اجراءات قانونية واتفاقيات دولية يمكن ان تحمي اموال العراق.

وقال سعدي: تفسير المحكمة الاتحادية لا يمكن ان يبرر إلا في حالة واحدة وهي الاشكاليات الموجودة في الدستور والمسألة الاساسية التي كان يجب ان تبحث هي الدور الذي يجب ان يعطى للبنك المركزي من ناحية تطوير الاقتصاد العراقي ودعم الاستثمار، فمن الصحيح ان دور البنك المركزي هو في بناء ورسم السياسة النقدية اولاً ومن ثم المساعدة في السياسة المالية.

وأضاف سعدي: في بلد مثل العراق يعتمد على مورد النفط فإن دور البنك المركزي هنا هو اساسي في تشجيع الاستثمار وكان يجب دراسة هذه المسألة واتخاذ قرار اواقتراح قانون جديد وهذا ليس دور المحكمة الاتحادية التي يجب ان لا نحملها اكثر من طاقتها بل هو دور الاطراف المتنازعة وهي الحكومة ومجلس النواب لإصدار قانون يعدل من هذه القضية ويحلها بشكل صريح وحاسم فلا حل للمسألة إلا بتشريع قانوني او تعديل دستوري.

وتابع سعدي: يجب ان لا ننسى مسألة اساسية وهي ان البنك المركزي يجب ان يبقى مستقلاً في سياسته ضمن اتفاق مع مجلس النواب والحكومة العراقية على المشروع الاستثماري، فهذه لا وجود لها في العراق اذ لا مجلس النواب لديه مشروع استثماري ولا الحكومة حتى البنك واذا تم التوصل الى مشروع في العراق يلعب فيه البنك المركزي دوراً ثقيلاً ومهماً يمكن ان تنظم هذه العلاقة، فاستقلالية البنك المركزي في التنفيذ مسألة ضرورية واساسية ويجب ان

لا يكون البنك المركزي كأيام النظام الشمولي السابق.

البنك سلطة رابعة

خبير الاقتصاد السياسي عبد علي المعموري قال: الكثير من بلدان العالم تطلق على ادارة البنك المركزي سلطة وهكذا تصبح كباقي السلطات ذا استقلالية في اتخاذ قراراتها واعتماد القياسات المناسبة لادارة النقد في اتخاذ قراراتها واعتماد القياسات المناسبة لادارة النقد والاحتياطات النقدية، وهذه الاستقلالية هي جزء مكمل من النظام الديمقراطي المنشود وعدم التدخل مابين السلطات والبنك المركزي عندما يكون مستقلاً لا يعني ذلك انه بعيد عن السلطة التشريعية او التنفيذية فهو يقدم تقاريره الدورية سنوياً لإطلاع ممثلي الشعب والحكومة التنفيذية.

وأضاف المعموري: في أعتى النظم الدكتاتورية من حيث الشمولية الاقتصادية تبقى سلطة البنك المركزي تتمتع بشيء من الاستقلالية وعلى خلفية الحالة العراقية مابين ٢٠٠٣-٢٠١١ فإن افضل ما نجح بامتياز هو البنك المركزي العراقي والسياسة النقدية، واعتقد ان ربط البنك المركزي بالحكومة التنفيذية خطأ كبير سندفع ثمنه في عشوائية الاتجاهات الاقتصادية وسنرجع مرة اخرى لنجعله مثقلاً ولكن بعد خسائر اقتصادية واجتماعية وهذا يتعارض مع التوجهات الاساسية للنظام الاقتصادي المراد بناؤه.

وتابع المعموري: على سبيل المثال فأن البنك الفيدرالي الامريكي يؤثر ومن خلال تصريحاته على كل السوق العالمية من خلال سعر الفائدة وعليه فهذا البنك سلطة على العالم ولكنها لا تمتلك سلطة العنف بل تؤثر في الجانب الاقتصادي عند إدخال البنك المركزي تحت عباءة الحكومة فإن هذا يضر بحياديته واستقلاليته وقراءته للاوضاع الاقتصادية وسيصبح موضع تجاذب.

أهمية الاستقرار

الخبيرة الاقتصادية الدكتورة اكرام عبد العزيز قالت: ان البنك المركزي له دور كبير في استقرار سعر الصرف والتأشيرات على القطاعات الاقتصادية بشكل غير مباشر من خلال السيطرة على المستوى العام للاسعار وكذلك عبر استهداف التضخم، وإن دوره الفعلي والحقيقي هو خلق نوع من المواءمة بين القطاعات المنتجة والقطاع النقدي وقطاع سوق العمل.

فهذه تتحقق بعد ان تكون هناك حالة من التلاؤم والتناغم بين استقرار العملة والنقد واستقرار السلع لاسيما ان اصدار النقد بدون ان يكون له قضاء حقيقي من السلع والخدمات سيقضي على موجات من التضخم عبر ارتفاع المستوى العام للاسعار وتأثيرها على جميع مفاصل العملية الاقتصادية والاجتماعية عبر ارتفاع كلف الانتاج وارتفاع اسعار السلع والخدمات.

واضافت عبد العزيز: أنا مع استقلالية البنك المركزي في صنع القرار الاقتصادي النقدي فالعراق عانى لحقب خلت من تبعية السياسة النقدية والمالية فكانت الحصيلة إن تحويل النفقات العامة كان يتم عبر سياسة النقد الرخيص او اصدار العملة ودخل العراق في تضخم وارتفاع كلفوي في الاسعار حيث كان للسياسة المالية وتبعاتها الانفاقية آثار نقدية لم تحمد عقباها وعليه فإن القرارات التي ينبغي ان تنطلق من اجل تحقيق اصلاح اقتصادي حقيقي وفعلي يجب ان ترتكز الى تحديد امر كل سياسة على حدة وبقرارات مدروسة.

وتابعت عبد العزيز: التبعية حملت العراق الكثير من التبعات وعليه فإن استقلالية البنك المركزي في صنع القرار النقدي وفي احتساب تأشيرات نسبة النقد على المخرجات من عرض السلع في ظل توفرها او شحتها وعليه يجب ان تستند استقلالية البنك المركزي المشار اليها إلى فعلية ممكن ان نرسم صورة تلك الاستقلالية في ظل احتساب التدفقات النقدية وقياسها الى العرض السلعي وتأثيراتها على مجمل النشاط الاقتصادي والنسيج الاجتماعي وبعكسه فإن الاحتياجات للسياسة المالية التي تكون بشكل آني وغير محسوب ويفقد اي سيطرة على الاسعار واي استثمار في العمل الاقتصادي مما يؤثر سلباً على مخرجات الميزان التجاري والاقتصادي باتجاه تعويق عملية الانتاج، وهو ما تسعى الدولة جاهدة لتنويع المستوى التصديري واعطاء وزن لمدخلات ميزان المدفوعات من نقد اجنبي وفرص استثمارية للبلد، ومثل هكذا اختلال سيؤثر على إنتاجية النفقة العامة.

رأي المركزي

مستشار البنك المركزي الدكتور مظهر محمد صالح قال: البنك المركزي بأدواته مستقل عن الحكومة في بلوغ اهدافه بموجب قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ويرتبط بهيئة تشريعية كما ورد في القانون ويساءل امام الهيئة التشريعية على النحو الذي اكدته المادة ١٠٣ ثانياً من الدستور.

ولكن هنالك مادة في قانون البنك المركزي تحدد العلاقة التنسيقية مع الحكومة بما فيها كون البنك المركزي المستشار المالي للحكومة ويجوز له حضور اي اجتماعات مع الحكومة بناء على طلبها للتشاور والتنسيق لرسم السياسات العامة وتنفيذها.

وأضاف صالح: بالوقت نفسه فإن البنك المركزي بحضور اللجنة الاقتصادية العليا التي يرأسها نائب رئيس الوزراء وعلى هذا الأساس فأن قانون البنك المركزي واضح في استقلاليته ومرتبط في مجلس النواب، كما ورد في قانونه وينسق سياسته مع السياسات الاخرى للحكومة، وعلى هذا الاساس فالبنك ركن اساس من اركان الدولة العراقية، الدولة الديمقراطية المدنية

البنك المركزي بأدواته مستقل عن الحكومة في بلوغ اهدافه بموجب قانون 56 لسنة 2004 ويرتبط بهيئة تشريعية كما ورد في القانون ويساءل امام الهيئة التشريعية على النحو الذي اكدته المادة 103 ثانياً من الدستور.

ولكن هنالك مادة في قانون البنك المركزي تحدد العلاقة التنسيقية مع الحكومة بما فيها كون البنك المركزي المستشار المالي للحكومة ويجوز له حضور اي اجتماعات مع الحكومة بناء على طلبها للتشاور والتنسيق لرسم السياسات العامة وتنفيذها.

هي دولة مؤسسات تتضمن السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والكل يحتكم للدستور.

الخبير الاقتصادي عبد الحميد الحلي قال: ان هذه القضية ينبغي ان لا يختلف عليها في العراق ولا في اي دولة في العالم المتحضر، فالبنك المركزي مؤسسة نقدية مستقلة تشبه في استقلالها استقلالية القضاء لكونها تقود اكبر واخطر عملية اقتصادية هي النقدية.

وأضاف أهم سياستين للبنك المركزي هما كبح التضخم ومكافحة آلية التوزيع او السيطرة على السيولة.

سيكون البنك المركزي منفذاً للسياسات الحكومية وبالتالي فإن سياسة البنك المركزي هي ضخ العملة الصعبة في الاسواق لكي يحافظ على قوة الدينار العراقي خلال الفترة الماضية.

وتابع أن تعاون البنك الدولي مع العراق لغاية الآن ليس على اساس البيئة التشريعية الاقتصادية او السياسات الحكومية التي لم تحقق ١٠٪ من المطلوب، لكن ينظر الى سياسة البنك المركزي ويراها حكيمة ومتوازنة مما ينعكس ايجابياً في تعامله مع العراق.

ليس بالتدخل

مصدر حكومي مطلع طلب عدم ذكر اسمه قال: ان الاشراف الحكومي في ادارة عمليات الهيئات المستقلة بطريقة تضعف من قدراتها على المبادرة، فالمقصود بالاشراف الحكومي لم يتضح بعد لحد الآن.

وأضاف: أرى ان الاشراف على البنك المركزي هو ضروري بصفة عامة لكن يصعب طرح هكذا رأي في ظل الفوضى التي تشهدها الاوساط الاقتصادية بسبب الدس والتشويه على حد قوله.

وتابع ي: ان اموال العراق في الخارج لا تتأثر مطلقاً بالارتباط الاداري للبنك المركزي سواء كان مع مجلس الوزراء او البرلمان اوحتى بصيغة سلطة مستقلة.

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

ملاحظات حول الموازنة العامة ومناقشتها

نوقشت موازنة عام 2011 في مجلس النواب والعديد من المحافل الرسمية والمهنية، وقبل إبداء الملاحظات نعيد عرض إجماليات الموازنة بترليونات الدنانير. مجموع النفقات 93 من تلك الوحدات والايرادات 79 والعجز المخطط 14. خصصت الموازنة 29 للاستثمار، 1 لمشاريع ادرجت لاول مرة. استحوذ الانفاق التشغيلي على 64، ويتضمن مبلغ التعويضات للكويت، وكان يمكن استبعادها من جانبي الايرادات والنفقات طالما تخصم تلقائيا"من حساب تسلم الموارد النفطية. وكذلك تشمل النفقات التشغيلية مبالغ لانتاج وتصدير النفط ولهذا فإنها لاتتجاوز 58 عند استبعاد ما ليس منها، ويكون مجموع الانفاق تبعا"لذلك حوالي 87.

د. أحمد إبريهي علي

نائب محافظ البنك المركزي

أخذت الرواتب من الانفاق التشغيلي ٣٤، منها ٦ للمتقاعدين، وتشكل فقرة الرواتب ٣٧٪ من مجموع الانفاق، و٣٩٪ من مجموعه المعدل.

يتضمن الانفاق التشغيلي، عدا الرواتب، مبالغ الاعانات النقدية للفقراء ومخصصات البطاقة التموينية، وتحويلات لسد خسائر المنشآت العامة. وايضا مشتريات واستيرادات دوائر الدولة، من السلع والخدمات، لأغراض التشغيل.

تحتاج معالجة النفقات التشغيلية آفاقا"اوسع، لربط الكلفة بالاداء، واعادة بناء الادارة الحكومية على اساس الوظيفة Function، وتغيير الطرق المتبعة في تجهيز الدوائر بالسلع، وعقود الخدمات، والعدالة الاجتماعية في الانتفاع من المورد النفطي، وتتعذر خدمة هذه الاهداف في اجواء تسييس الحقائق وشخصنة المقترحات.

واثيرت ملاحظات حول قلة التخصيصات للزراعة والصناعة، ويرتبط هذا الموقف بمبدأ يقوم عليه النظام الاقتصادي الحالي وهو انسحاب الدولة من الانتاج، وتجميد ملف المنشآت الاقتصادية العامة، والتوجه قبل ذلك الى تحويل قطاع الطاقة بأكمله للاستثمار الاجنبي. ما يفيد توجه الدولة الى حصر مهامها الاقتصادية في البناء التحتي والخدمات العامة وحفظ الامن والنظام العام. ومن الضروري التركيز على شبكات الري والبزل في الزراعة وتخصيص الاموال اللازمة لحسم ملف المنشآت العامة في الصناعة.

لاشك في ان نسب الانفاق الفعلي من تخصيصات الاستثمار منخفضة للبطء المعروف في إجراءات الاحالة والاستيراد، عبر القنوات المصرفية، وتلكؤ عمليات البناء لاسباب عدة منها ضآلة امكانات قطاع المقاولات وفروع الانتاج المغذية له.

ولهذا تكون مدة المشروع طويلة بين ثلاث الى اربع سنوات. وقد تزيد الكلفة الكلية للمشاريع المدرجة على ٩٠ ترليون دينار عند ملاحظة ان التخصيصات السنوية لاتتجاوز ثلث الكلفة الكلية، بالمتوسط. ما يشير الى حجم الاثر الاقتصادي والاجتماعي لانجاز تلك المشاريع والمردود الاكيد عند تسريع إنجازها. تعد المدفوعات للمشاريع نفقات مجمدة لحين بدء الانتفاع من المشروع بعد تسلمه.

وتجميد النفقة كلفة بالمعنى المالي لاتظهر في جداول الموازنة. وهي كلفة اقتصادية ايضا"يمكن تصورها عند ملاحظة الحجوم الكبيرة للاعمال التي لم تكتمل في الابنية والإنشاءات ومحطات التوليد والمياه وغيرها، فتلك موارد اقتصادية عطلت على امل الانتفاع منها بعد اكتمال المشاريع.

ان كلفة المشروع العام مرتفعة، ولكن مع الاسف، فهمت الدعوة الى خفض التكاليف في سياق المقايضة مع النوعية. وطبعا"هذا لايقبل، لان الحديث عن الكلفة يفترض اساسا"تعريف المنتج بمواصفات محددة. اي ان المقصود الحصول على تقنيات ومزايا معلومة بأقل التكاليف وليس النزول الى مشروع ادنى في قيمته الاقتصادية، اي صافي قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المشروع مخصومة بمعدل العائد الملائم.

يتطلب خفض التكاليف بهذا المعنى تطويرا"جذريا"في ادارة المشاريع من الدراسة الاولية مرورا"بالتصاميم وإعداد المناقصات وإجراءات الاعلان والاحالة والتنفيذ الى التسلم. كما يقتضي العمل جديا"للنهوض بإمكانية قطاع المقاولات بجميع فروعه.

ومن الضروري اختيار حجم المنشأ، وتقنيات البناء ومنظومات المكائن، ومدخلات واساليب التشغيل، استنادا"الى تحليل متعارف عليه مهنيا"في المناهج التي يطلق عليها تحليل او تقييم المشاريع، وبعض المشاريع يناسبها التحليل بطريقة فاعلية الكلفة واخرى كلفة المنفعة، والتي تغطي الابعاد المالية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية والبيئية حسب نطاق تأثير المشروع وحجم التأثير مقارنة بتكاليفه. ان ارتفاع التكاليف له علاقة، ايضا"، بالمبالغة في اسعار المقاولات بحيث يكون هامش الربح عاليا فوق المستويات الضرورية، وزيادة السعر في هذه الحالة، وسيلة لتحويل جزء من المال العام الى المقاول وربما جهات فاسدة.

وهناك مسألة اخرى لزيادة الارباح عبر الانحراف عن المواصفات التعاقدية للمواد وانظمة المكائن والكميات واساليب العمل، وبذلك يستبدل المشروع بآخر غيره بالمعنى الدقيق للكلمة، ولا تتناسب الكلفة، بعد الانحراف، مع قيمة المنجز. وهذه الطريقة في زيادة الارباح تتعدى اضرارها النطاق الاخلاقي والتوزيعي الى الاقتصاد الوطني.

ان السعي لتحسين الانتفاع من الانفاق الاستثماري عبر تسريع الانجاز وخفض التكاليف يتطلب، الى جانب الكثير من الوسائل الاخرى، مقارنة الكلفة الفعلية مع الكلفة المعيارية، من جهة، ومع القيمة الاقتصادية للمشروع من جهة ثانية، والدوائر المسؤولة مطالبة باعتماد هذه المقارنة.

وفي النطاق الكلي للموازنة لم تتسع المناقشات لعلاقة الانفاق بالمستوى العام للاسعار والتضخم المحتمل. وكان الاولى دراسة مدى قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب الانفاق بكفاءة كي تهتم السلطات بجانب العرض وترى حلقات

تكررت الاشارة الى اختلاف سعر النفط المعتمد في الموازنة عن السعر الفعلي والتساؤل عن مبالغ الفرق. ان سعر النفط المتوقع، والذي تقدر ايرادات النفط على اساسه، هو بالتعريف لاوجود له في الواقع. ولابد من الانتباه الى ان ايرادات الحكومة جميعها تدخل في حساباتها المصرفية وفي نهاية السنة ليس لديها سوى صافي ارصدة تلك الحسابات. يؤثر الفساد الاداري والمالي حتما"على اداء المالية العامة ويقلل من فرص انتفاع العراق من تلك الموارد ويؤخر النهضة الاقتصادية.

الاختناق، والإجراءات المطلوبة للتدخل. ولم تدرس، فعلا"، علاقة الموازنة بالنمو الاقتصادي والتشغيل خاصة في الصناعة التحويلية وأنشطة البناء والتشييد والنقل وكل الاقتصاد، وذلك في مرحلة تحضير الموازنة. وايضا"لم تكن الموازنة واضحة في تفصيل الانفاق بين العملة الاجنبية والعراقية، وكيف تحصل على الاخيرة. وبهذا تميط اللثام عن العلاقة بين العمليات المالية والنقدية وكيف تزداد احتياطيات البنك المركزي في سياق تلك المبادلة وتقييم النتائج من زاوية الاقتصاد الكلي. عند مناقشة العجز المخطط جرى التواطؤ على حجب الحقيقة الاساسية في الاقتصاد العراقي، لكونه نفطياً بامتياز، وهو انه لم يتعرض الى عجز بالعملة الاجنبية بل بالعكس ان الفائض اكيد والذي يستمر للسنة القادمة. ان العجز قد يحصل بالدينار العراقي. والاقتراض بالدينار، من البنك المركزي، ينبغي ان يخضع للتحليل المبين آنفا"حول حجم الانفاق الحكومي الذي يستطيع الاقتصاد العراقي تحمله بكفاءة ويسترشد بالممارسة على النطاق الدولي ويحترم وحدة النظام الاقتصادي. والجدل حول هذه المسألة قد جانب الصواب، إذ لم يستند الى الحساب الصحيح والعلاقات الكمية في الاقتصاد، ما ادى الى التضليل والابتعاد عن الموضوعية في التعامل مع مفهوم العجز.

أما بشأن ودائع الحكومة في المصارف فيظهر انه بحاجة الى تفصيل لان جزءا"منها متعلق باستحقاقات لم تدفع، وبعضها لمنشآت اقتصادية عامة. والمبلغ الفعلي لصافي الودائع اقل اذا ما اخذنا بالاعتبار قروض المصارف الحكومية للموازنة العامة. وعلى كل حال كان المأمول الارتقاء بتناول هذا الموضوع نحو تطوير ادارة النقد في الموازنة Cash Management، وليس النزول بالحوار الى لغة السياسة الديماغوجية. ان ادارة الودائع الحكومية ميدان مشترك بين البنك المركزي ووزارة المالية والمصارف ذاتها، ولم تنظر الحكومة في مقترحات، محددة وذات قيمة عملية، حول القواعد المثلى لإدارة اموالها في الجهاز المصرفي. ولم ينتفع العراق من المنظمات الدولية ودوائر المساعدة الاجنبية في هذا المجال. والمهم ضمان عدم التصرف بالودائع الحكومية لغير الاغراض المحددة في الموازنة، والمفروض عدم استخدامها للاقراض والاستثمار المصرفي.

لقد تكررت الاشارة الى اختلاف سعر النفط المعتمد في الموازنة عن السعر الفعلي والتساؤل عن مبالغ الفرق. ان سعر النفط المتوقع، والذي تقدر ايرادات النفط على اساسه، هو بالتعريف لاوجود له في الواقع. ولابد من الانتباه الى ان ايرادات الحكومة جميعها تدخل في حساباتها المصرفية وفي نهاية السنة ليس لديها سوى صافي ارصدة تلك الحسابات. يؤثر الفساد الاداري والمالي حتما"على اداء المالية العامة ويقلل من فرص انتفاع العراق من تلك الموارد ويؤخر النهضة الاقتصادية. لكن رفض الموازنة بحجة الفساد سلوك فاسد لانه يتجاهل الحدود الرسمية لمؤسسة الموازنة، ويصرف الانتباه عن ممارسات الدوائر التنفيذية، اضافة إلى ضياع فرصة ترصين ودعم دوائر الرقابة بأنواعها.

ان التواطؤ مع الخرافة في معالجة الشأن العام وعدم احترام الجهود المضنية للتحري عن الحقائق، عبر تجميع وتركيب البيانات حسب المناهج الرصينة، ومعالجتها بأدوات التحليل المعترف بها مهنيا"، هو سلوك يضر بالنزاهة ويضعف مقومات الحضارة في العراق.

ما هي خططنا لمعالجة الفقر؟

حسين علي الحمداني

قال الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، إن العام الحالي سيشهد تفعيل ستراتيجية التخفيف من الفقر والتي تهدف إلى تخفيف نسبة الفقر إلى ١٦٪ في ٢٠١٤.

فما هو الفقر وكيف نشخص هذا؟ عرّف البنك الدولي الدول منخفضة الدخل أي الفقيرة بأنها تلك الدول التي ينخفض فيها دخل الفرد عن ٦٠٠ دولار، وعددها ٤٥ دولة معظمها في أفريقيا، منها ١٥ دولة يقل فيها متوسط دخل الفرد عن ٣٠٠ دولار سنويا. برنامج الإنماء للأمم المتحدة يضيف معايير أخرى تعبر مباشرة عن مستوى رفاهية الإنسان ونوعية الحياة"هذا الدليل وسع دائرة الفقر بمفهوم نوعية الحياة لتضم داخلها ٧٠ دولة من دول العالم، أي هناك حوالي ٤٥٪ من الفقراء يعيشون في مجتمعات غير منخفضة الدخل، أي هناك فقراء في بلاد الأغنياء، ولكن علينا أن نعرف ما هي أسباب الفقر في بلد موازنته المالية السنوية أكثر من ٨٨ مليار دولار قابلة للزيادة بارتفاع أسعار النفط الخام أو زيادة الإنتاج النفطي وقد تصل لأكثر من ١٠٠ مليار دولار؟

بالتأكيد إن السبب الرئيس لوجود الفقراء في العراق يكمن في استفحال ظاهرة الفساد الإداري التي تكون نتيجتها زيادة حالات الفقر خاصة ما يتعلق منها بالأسماء الكثيرة من المشمولين بشبكة الحماية وهم خارج مستويات الفقر بل إن بعضهم أصحاب عقارات وموظفون وفي الأجهزة الأمنية كما اتضح ذلك في محافظات عديدة.

الجانب الثاني يتمثل بعدم التوزيع العادل للموارد وعدم وجود دعم للقطاعات الصحية والاجتماعية خاصة ما يتعلق منها بدعم الأسر الفقيرة عبر مشاريع إسكان أو صحة أو غذاء وبالتالي نجد بأن المعالجات التي شهدها العراق بعد ٢٠٠٣ لمعالجة هذه الحالات والحد من نسبة الفقراء كانت معالجات مشوهة قائمة على تكريس الفقر عبر اتباع آليات غير دقيقة في تشخيص المشمولين برواتب الرعاية الاجتماعية.

فكيف يمكن لنا أن نفعل ستراتيجية مكافحة الفقر بشكل يحد من نسبتها، خاصة إذا ما أدركنا بأن عوامل عديدة يجب أن تكون متوفرة لكي نستطيع إنجاز هذه الخطة، وفي مقدمة هذه العوامل توفر قاعدة بيانات صحيحة وسليمة وقادرة على أن تضعنا بالصورة دون الاعتماد على التقديرات التي عادة ما تكون غير دقيقة وحسب الجهة التي تضع هذه التقديرات ورغبتها وسياستها ودوافعها.

وستعتمد ستراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير(٢٠١١/٢٠١٤) على ميزانية الدولة وموازنتها السنوية ولكننا لم نجد ما يجعلنا نتفاءل بأنه سيتم تخفيض النسبة ولو ١٪ في موازنة عام ٢٠١١ التي لم تقر حتى الآن مما يزيد من حالات الفقر كما يعرف الجميع، وربما كما قلنا بأننا اتبعنا آليات مشوهة في معالجة هذه الظاهرة عبر إعطاء دفعات متباعدة من الرواتب القليلة جدا للعوائل المشمولة بها دون أن نفكر بأن نستثمر طاقات هؤلاء في إنشاء مشاريع تنموية صغيرة يديرونها كلاً حسب اختصاصه بما في ذلك مشاريع تجارية أو صناعية أو زراعية وتوفير فرص عمل لهم من خلالها بغية زيادة مواردهم أولا وخروجهم من حالة الفقر ومن ثم معالجة الحالات الأخرى في المجتمع وصولا إلى مجتمع صحي ومتكامل ومتكافئ في نفس الوقت.

وربما لا يدرك أحد من القائمين على ملف معالجة الفقر بأن عوامل أخرى غير الفساد تساهم في بقاء الفقر وفي مقدمتها ضعف التعليم والوسائل المساندة له والتي تجعل الكثير من العوائل لا تعير للتعليم أهمية لأنه يصبح أحيانا مكلفا ماديا وخارج نطاق تحملها خاصة وإن مجانية التعليم في العراق لم تعد مجانية بحكم التطورات السلبية الكثيرة التي صاحبت التعليم في البلد وفي مقدمتها إهمال وزارة التربية للمدارس بحيث باتت الكثير من (المجانيات) تشترى من الأسواق بما فيها الكتب والقرطاسية.

لهذا نجد بأن على المختصين والمسؤولين أن يضعوا في حساباتهم الدقيقة بأن معالجة الفقر وتخفيض نسبته تتطلب أن يكون لدينا نظام تعليمي جيد، وخدمات صحية وغذائية مدعومة من الدولة، يضاف إلى هذا كله قاعدة بيانات دقيقة تجعلنا في منأى عن أية تجاوزات من شأنها أن تعرقل هذا المشروع وهذه الستراتيجية المهمة جدا والتي ستقضي إن وجدت الأيدي الأمينة على التشوهات الموجودة الآن كافة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع العراقي بما يقلل من الفجوة الكبيرة جدا بين أغنياء البلد وفقرائه، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن هنالك حالات فقر ستولد وتتنامى سنويا في البلد.

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

العجز الوقائي في الموازنة الاتحادية للعراق..

بين سعة الحكومة في الإنفاق وأمثلية المثبتات الديناميكية

لقد اتخذت المالية العراقية إنموذجاً حديثاً في بناء السياسة المالية لبلادنا تعتمد مؤشراً قوامه نسبة الايرادات الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي ليعبر بحق عن سِعُة وأمثلية المثبت الديناميكي* الذي يوضح بدورهِ الهدف الذي تستطيع فيه الحكومة من التأثير في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي.بعبارة اخرى، ان النقطة الامثلية بين توسع الحكومة او سِعة تأثيرها في الحياة الاقتصادية وبين قوة وسعة المثبت الديناميكي الذي هو وحده القادر على بيان سعة الحكومة ودورها المؤثر في الاقتصاد، لابد من ان تؤدي الى صياغة نقطة مثلى للاستقرار الاقتصادي وتأشير دور السياسة المالية في ذلك الاستقرارُ المنشود والمعظم للنمو والتنمية الاقتصادية.

الدكتور مظهر محمد صالح

وإذا ماعرفنا ان نسبة الايرادات العامة الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي التي تقدر في الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١١ بحوالي ٤١٪ وإن حدود الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ترتفع هي الاخرى الى حوالي ٥٤٪ لإظهار سِعة الحكومة ايضا ودورها في النشاط الاقتصادي للبلاد، فإن اختيار نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي تُعد المؤشر المناسب والاقوى في الادب المالي الحديث لتحديد سِعة الحكومة وتقييم نتائج الاستقرار للسياسة المالية المعتمدة على مبدا التلقائية دون التدخل الاجتهادي وعلى وفق اختيار المثبت الديناميكي الذي تحددهُ تلك النسبة من الإيرادات العامة الى الدخل الوطني.

× تتجه الدراسات المالية الحالية الى اعتماد المثبتات الديناميكية كما تسمى automatic stabilizers وتتميز باعتماد تدابير تبعد السلطة المالية عن التدخل عن طريق الاجتهاد في حركة الموازنة لتحل محلها تدابير اخرى في السياسة المالية تؤدي عملها بصورة تلقائية او اوتوماتيكية. وبهذا فإنها شيء من العلاقات التي بمقدورها خفض التقلبات الدورية في الاقتصاد من دون تدخل مباشر من الحكومة، وهو التدخل الذي يؤدي غالبا الى التباطؤ بين الحاجة الى دور عمل ما في السياسة المالية والبدء الفعلي بتطبيق السياسة المذكورة والذي يتشكل عادةً من ثلاثة تباطؤات ابرزها التباطؤ في إدراك المشكلة والتباطؤ في التصميم ومن ثم التباطؤ في اتخاذ الاجراءات اللازمة وهو مايطلق عليه بالتباطؤ الداخلي inside lag. وعلى هذا الاساس تمثل الموازنة العامة، الانموذج اللازم لتطبيق المثبت الديناميكي المذكور آنفاً اي تحديد نسبة الايرادات العامة الى الناتج الكلي للبلاد. فانخفاض الناتج المحلي الاجمالي على سبيل المثال سيؤدي لامحال الى خفض الايرادات المتمثلة بالضرائب المباشرة وغير المباشرة وغيرها، وعند ارتفاع البطالة لابد للانفاق من ان يزداد ويؤدي بدورهِ الى ارتفاع العجز في الموازنة. والعكس ينخفض العجز مع تزايد الناتج المحلي الاجمالي.

ولكن في اقتصاد بلادنا الذي تعتمد الموازنة العامة فيه على الايرادات النفطية بنسبة تبلغ ٨٨٪-٩٠٪ (مستبعدين القروض الحكومية ومختلف اشكال الدين العام) فإن الآثار والتقلبات الدورية التي تفرض على المالية العامة العراقية تقتضي اعتماد مثبت ديناميكي قوامُه معدل سعر برميل النفط لأغراض تحديد ايرادات الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وهو سعر تحفظي يقل عن سعر برميل النفط العراقي المبيع في السوق العالمية استناداً الى سلة اوبك بحوالي ١٠ دولارات عن اسعار السوق السائدة في العالم. بعبارة اخرى، يجري تصميم الايرادات (إزاء النفقات) على اساس عجز تحفظي او وقائي مبنياً على الفرق بين اسعار النفط المتحققة في السوق العالمية واسعار النفط الافتراضية (المتحفظة) والمعتمدة في تخطيط الموازنة العامة. وان العجز الوقائي يدفع الى التحوط ايضاً لتمويل العجز المحتمل من مصادر ايرادية تمثل تنوعا في مجال تحصيل الايرادات ولاسيما الاقتراض من السوق المالية المحلية و/ او السوق المالية الدولية.

لما تقدم، فإن اعتماد سعر برميل نفط مصدر قدرهُ ٧٣ دولاراً لتقييم ايرادات الموازنة العامة لسنة ٢٠١١ وبمتوسط تصدير يبلغ ٢,٢٥٠ برميل نفط يومياً (تقابله الاتجاهات السائدة التي يباع بها النفط العراقي في السوق العالمية في الوقت الحاضر والبالغة قرابة ٨٣ دولاراً للبرميل).

وإذا ماتطابقت اسعار النفوط العراقية الفعلية المصدرة مع سعر السوق العالمي وبلوغ اهداف التصدير بالكميات المشار اليها في اعلاه، فإن المثبت الديناميكي سيولد موارد تحوطية تقارب من ٨ مليارات دولار او ربما اكثر.

وإن هذا المورد الاضافي التحوطي الذي يأتي بفعل المثبت الديناميكي سيمثل مصداً مالياً fiscal buffer مُهماً في قت يعد فيه ذلك المصد المالي اداة من أدوات المثبت الديناميكي في ادارة الخاطر المالية للموازنة العامة في تقدير وتجنب الخطر. إذ ستماثل موارد المصدة المالية نسبة العجز المقدرة ١٤ تريليون دينار لتنتهي الموازنة العامة الى ميزانية متوازنة. وعندها ستتجنب البلاد اعباء الاقتراض، فضلاً عن تجنب مشكلات اللايقين الناجمة عن أثر المتغير الخارجي السعري لسوق النفط على النشاط الاقتصادي الكلي والتي تؤشر إن اسعار النفط وكميات الانتاج والتصدير قد بلغت اهدافها وفقا لمعطيات السوق الدولية وقدرات البلاد الانتاجية والتصديرية. وعند هذه النقطة فإن السياسة المالية هي في نقطة الامثلية في الجمع بين سعة الحكومة الممثلة بأهدافها الانفاقية الاقتصادية والاجتماعية واختيار المثبت الديناميكي بسعاته العالية المرغوبة وتحقيق ميزانية متوازنة.

وهناك ثمة تساؤل، فيما إذا صممت الموازنة العامة على عجز وقائي ومثبت ديناميكي معلوم ولكنها تنتهي بفائض مالي، وما يعنيه هذا الفائض

في تأثيره على حالة النمو والتنمية الاقتصادية في بلادنا؟

على الرغم من إن مصادر الفائض في الموازنة العامة والتي مع ذلك تنجم في اعتماد مثبت ديناميكي شديد التحوط يتمثل بنسبة الايرادات النفطية المتحفظة الى الناتج المحلي الاجمالي، الا انه يمثل سلوكا ايجابيا في تصميم السياسة المالية وذلك بالابتعاد عن التوسع غير المضمون في الايرادات الذي يعتمد احتمالات تقلبها بسبب طبيعة سوق النفط ومايرتب من تعظيم مخاطر الموازنة (المخاطرة لقاء العائد)، إلّا أن ذلك الفائض يمثل في الوقت نفسه مصداً مالياً fiscal buffer يستخدم في إسناد ودعم وتخطيط ديناميكيات الموازنات العامة للسنوات اللاحقة ويعبرفي الوقت نفسه عن موارد في صندوق استقرار يمثل شبه صندوق ثروة سيادية، حيث من المعلوم ان بلادنا قد انتهت في عام ٢٠١٠ بفائض تحوطي بلغ قرابة ١٢ تريليون دينار. ×

مما يعني انه بالإمكان إعادة تخطيط الموازنة العامة لوضع حدود مثلى في موازنة عام ٢٠١١ بين الانفاق الكلي وتراكم الفائض التحوطي على نحو يؤدي الى استقرار الاقتصاد الكليً ويسهم في خفض البطالة ويدعم اتجاهات التنمية الاقتصادية المرغوبة. وان مخاطر تراكم هذا الفائض من خارج المثبت الديناميكي في بلادنا تؤكد غالبا انه مورد مالي حدي سنوي اعتادت عليه الموازنات العامة دون توافر مطابقات حقيقية تؤكد لامحال ان ثمة ضعفاً في إدارة وتنفيذ الموازنة العامة ولاسيما الاستثمارية منها، اذ لم تتجاوز نسب التنفيذ المادي للمشاريع الاستثمارية الحكومية ٢٥٪ وربما يزيد التنفيذ المالي على ٤٥٪ عدا القطاع النفطي في السنتين الاخيرتين.

× عندما سعر النفط العراقي المصدر كإيراد في الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٠ بحوالي ٦٢ دولاراً للبرميل باع العراق نفوطه في السوق الدولية بمتوسط سعر بلغ ٧٣ دولاراً للبرميل وحقق فائضاً بلغ اكثر من ١٢ تريليون دينار في تلك الموازنة في نهاية العام، على الرغم من ان تصدير النفط اليومي لم يبلغ هدفه المخطط في الموازنة العامة البالغ ٢,١٥٠ بل بلغ حوالي ١,٩ مليون برميل مصدر يومياً. ومع ذلك فإن ارتفاع الاسعار قد فاق تأثيره نسبة الانخفاض في التصدير عن الهدف المحدد مما عوض تراجع الكميات المصدرة من خلال ارتفاع اسعار الصادرات النفطية الفعلية التي فاقت المخططة في الموازنة بحوالي، ١٧٪ في حين انخفض التصدير بحوالي ٨٪.

× إذ اشرت وللأسف الشديد البيانات المتحصلة في الاشهر الاخيرة من عام ٢٠١٠ حقائق كبيرة مثلتها تراكم موارد مالية للحكومة المركزية والقطاع العام معاً بلغت قرابة ٣١ تريليون دينار عراقي وزعت بين الحكومة المركزية بواقع ١١ تريليون دينار والقطاع العام بحوالي ٢٠ تريليون دينارتقريبا.

وعليه، فإن نسبة التدفق النقدي من الايرادات الحالية المهيأة للموازنة الاتحادية لعام ٢٠١١ والقابلة للتدوير كموجود نقدي تبلغ حوالي ٤٣ تريليون دينار وتمثل نسبة قدرها ٤٦٪ من إجمالي الانفاق العام البالغ ٩٣ تريليون دينار، وتعادل في الأحوال كافة اكثر من ثلاث مرات العجز التحوطي في موازنة عام ٢٠١١ والمقدربحوالي ١٤ تريليون دينار.

ولايخفى ان بلادنا تعيش ظاهرة الركوب المجاني overriding الى اقصى نطاق ممكن إذ لم تزد مساهمة الافراد في الايرادات العامة كالضرائب والرسوم وغيرها على ١٠٠ ألف دينار للفرد الواحد، في حين ان حصة الفرد الواحد تبلغ قرابة ٣ ملايين دينار من نفقات الموازنة الكلية.

الاستنتاجات

إن بلادنا هي بأمس الحاجة الى توافر جهاز تنفيذي كفء يمتلك القدرة والمرونة في تنفيذ الموازنة الاستثمارية البالغة ٣٢٪ من إجمالي النفقات العامة وتقترب من ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة مقبولة وفق المقاييس السائدة عالميا للاستثمار، وإذا ما اضفنا مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي ولتكن ١٠٪ من ذلك الناتج، فان معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي للبلاد ستقارب ٧٪ اي ان حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي البالغة ٤٤٤٣ حاليا ستتضاعف في غضون عشر سنوات لتبلغ في حينه قرابة ١٠ آلاف دولار للفرد الواحد او اقل بالقوة الشرائية الحالية.

وإذا ماتحققت هذه النسبة من الاستثمار الكلي البالغ ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي بدلاً من اكتنازها في المصدة المالية الفائضة التي ستعززها الاستثمارات النفطية وبمعدلات مرغوبة ومستهدفة ترقى بالانتاج الى ثلاثة ملايين برميل نفط يومياً في عام ٢٠١١ وبلوغ هدف التصدير ٢,٢٥ مليون برميل يومياً فإن الامر قد يرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى الهدف الموضوع في خطة التنمية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١٤ البالغ ٩,٤٪.

وعليه، فإن بلادنا هي ليست بحاجة الى الاقتراض في هذه المرحلة وإنما بحاجة إلى التحوط في تحصيل قروض يمكن الوصول اليها في حال ان المثبت الديناميكي قد يخفق الى المستوى الذي لايولد توازن في الميزانية وان العجز التحوطي او الوقائي يساوي العجز الحقيقي وهي ظاهرة دون المثالية sub optimal ولكن تؤشر كفاءة عالية في تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة.

منوهين أن المثبت الديناميكي بالقدر الذي يساعد على احتمال تقليص العجز الوقائي بصورة تدريجية ولغاية إلغائه عندما تحقق ميزانية متوازنة، إلا انه في حالة الفائض المتحقق فان ذلك المثبت على الرغم من تلقائيته فانه لم يستطع توفير قدرة كافية على خفض التقلبات الايجابية الموفرة للفائض في هذه المرة لمصلحة دعم قوة ونشاط الموازنة العامة وتحويل ذلك الفائض حالا الى اولويات في نطاق اهداف تعظيم سعة الحكومة من الناحية الانفاقية لبلوغ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للموازنة، مما يتطلب تدخلاً حكومياً وتبديلاً مقصوداً في السياسة المالية والسياسات الاخرى الملازمة للاستثمار وتفعيل مشروعات التنمية التي هي على قائمة الانتظار المقيدة بالعجز التحوطي وسقف الانفاق المحدد (كالموازنات الاستثمارية التكميلية والقدرة على اعتمادها وتنفيذها فورا).

وربما يتساءل الوسط المالي والاقتصادي في بلادنا عن أهمية توافر ٤٣ تريليون دينار نقداً فائضة عن موازنات السنوات السابقة ومتجمعة في المصد المالي fiscal buffer في وقت تتعرض فيه البلاد الى معدلات بطالة فعلية تصل الى ١٨٪ من قوة العمل وترتفع الى ٢٨٪ من قوة عمل الشباب وان بلادنا في عام ٢٠١٠ لم تحقق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي سوى ٣,٨٪ حسب التقديرات المتفائلة او ربما اقل بكثير.

في وقت لا تتعدى فيه حصة الفرد من البنية التحتية والطاقة المادية المنتجة إلّا اقل من ٢٠٪ من حصته قبل اندلاع الحرب العراقية الايرانية، وان جل ماتحقق من ايرادات في موازنة الاعوام المنصرمة كانت ناجمة عن زيادات ريعية ولدتها اسواق النفط ولم تتأت عن اي قدرات انتاجية ملموسة في الصناعة الاستخراجية إلا بالقدر القليل، وان الرقم القياسي للانتاج النفطي على اساس عام ٢٠٠٥ البالغ ١٠٠ بلغ في شهر تموز من عام ٢٠١٠ قرابة ١١٨,٥٪ حسب النشرة الاحصائية المالية الدولية لصندوق النقد الدولي في أيلول من العام الماضي.

ولا يخفى ان ظاهرة تعاظم الفوائض في الميزانية العامة الناجمة عن ضعف تنفيذ المشاريع الاستثمارية يعني تعظيماً للادخار المفضي الى إحباط الاستثمار مما يقود مستقبلاً الى هبوط الادخار نفسه بسبب تدهور مستويات الدخل وهو ما يطلق عليه بمفارقة الازدهار paradox of thrift في الادبيات الكينزية.

وعليه، فإن على صناع السياسة المالية ان يبغوا التحري دوماً في اقتصادنا الاحادي الجانب عن إيجاد نسبة الامثلية بين أقصى سعة للحكومة المتمثلة بنسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي او الايراد الى الناتج المحلي الاجمالي من جهة وبين اقصى سعة للمثبتات الديناميكية المختارة وهما امران لابد من ان يحققا مستوى مستقراً للناتج المحلي الاجمالي وفق الاهداف التنموية الاقتصادية والاجتماعية للموازنة الاتحادية للعراق. وعدّ ذلك هدفاً من اهداف برنامج البلاد الانمائي للأعوام الخمسة القادمة.

* مستشار البنك المركزي العراقي

الاقتصادي | العدد (2030)السنة الثامنة -الثلاثاء (1) شباط 2011

السياحة في تونس .. هل تدفع الثمن؟

ميعاد الطائي

يعد الاستقرار الأمني إحدى ركائز نجاح القطاع السياحي إضافة الى توفير باقي المرتكزات الأخرى كالمنشآت السياحية ووجود المزارات والمتاحف وجمال الطبيعة والطقس المناسب وطرق المواصلات وتوفير الخدمات المختلفة للسياح وأشياء أخرى كثيرة.

ومن البديهي ان يتأثر القطاع السياحي في اي دولة تشهد اختلالاً في الوضع الأمني ما يتسبب بأضرار تصيب هذا القطاع المهم الذي تعول عليه الكثير من الدول وخاصة تلك التي لا تمتلك صناعات نفطية أو ثروات أخرى فتوجه جل اهتمامها للقطاع السياحي.

وهناك الكثير من الأمثلة لدول قد شهدت ظروفاً أمنية سيئة ساهمت في تراجع السياحة كلبنان التي تعتمد كثيرا على القطاع السياحي كمساهم في الناتج القومي للبلاد إضافة الى دول عديدة قد عانت نفس المشاكل.

وليس غريبا ان تؤدي الأحداث الأخيرة في تونس إلى تراجع النشاطات السياحية وذلك للفوضى التي صاحبت الثورة والتي نتج عنها سقوط النظام التونسي لتدخل البلاد في مرحلة من عدم الاستقرار ومحاولة إعادة الأمن إلى ربوع البلاد.

وهناك مخاوف حقيقية لدى البعض من ان تتحول الأزمة السياسية الى أزمة اقتصادية بسبب الخسائر المتوقعة في مجال السياحة. فالسياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل التي تعتمد عليها تونس.

ويعتقد الخبراء في هذا المجال ان أعمال العنف التي شهدتها تونس كان لها تأثير سلبي واضح وسريع على مستقبل صناعة السياحة في هذا البلد، فقبل ان تتفجر موجة الاحتجاجات التي عمت معظم المدن التونسية كانت معظم الشركات السياحية الكبرى في بريطانيا ودول أوروبية عديدة تشجع عملاءها على التوجه إلى هذه البلاد باعتبارها من اجمل المقاصد السياحية العربية.ولكن بعد الأحداث التي شهدتها تونس أعادت شركات السياحة ووكالات السفر الأوروبية آلاف السائحين الذين كان من المقرر ان يتوجهوا الى تونس من الذين اختاروا الشواطئ التونسية لقضاء عطلاتهم. كما تم إلغاء رحلات وحجوزات فنادق لعدة أيام قادمة وسط حالة من الترقب بعد نزول الجيش إلى الشوارع للسيطرة على الوضع الأمني.

وكما يعرف الجميع فإن الاحتجاجات التي شهدتها تونس كانت بسبب البطالة بالدرجة الأولى بينما سيؤثر تراجع النشاطات السياحية في البلاد على فرص العمل التي يحظى بها ٣٥٠ ألف مواطن تونسي يعملون في هذا المجال وهذا يعني ان نسبة ١٠ ٪ من القوة العاملة الفعلية ستتعرض لتوقف مؤقت حيث اكد الكثير من العاملين في الفنادق انهم اجبروا على ترك العمل واخذ إجازات طويلة وإجبارية وذلك لتراجع النشاطات السياحية.

ومن الجدير بالذكر ان تونس تقف في مقدمة دول المغرب العربي اهتماما بالسياحة حيث تشير آخر التقديرات إلى أنها تستقبل سنويا ٧ ملايين سائح تجتذبهم الشواطئ والغابات والمناطق الصحراوية، وشهد قطاع السياحة مؤخرا نمواً برغم تبعات الأزمة المالية العالمية، وهو يساهم بنحو ٦ ٪ من إجمالي الناتج القومي في البلاد، لذلك وضعت مؤخرا خطط لبناء عشرات المنتجعات على طول شواطئ البحر المتوسط لكن الخبراء يتوقعون تغيرا كبيرا يهدد مستقبل هذه الخطط، وسيكون المحك الحقيقي هو الوضع في البلاد خلال الشهور القادمة، فعودة الاستقرار قد تساعد في إنعاش حركة السياحة خاصة في الصيف.

وتقع تونس في شمال إفريقيا، يحدها شمالاً وشرقاً البحر الأبيض المتوسط وجنوباً ليبيا والصحراء وغرباً الجزائر، وتبلغ مساحتها ١٦٤ ألف كيلو متر مربع، وتخترق أراضيها سلسلتان جبليتان هما أطلس التل وأطلس الصحراوي، وتنتهيان في الشمال الشرقي بشبه جزيرة الرأس الطيب، وتنساب من هاتين السلسلتين سهول خصبة في الوسط في منطقة سباسب، وفي الجنوب منطقة شبه صحراوية بها بعض البحيرات المالحة تسمى"شط"وواحات غناء بين كثبان الرمال.

ومناخ تونس دافئ في فصل الشتاء ولطيف الحرارة صيفاً، ويرجع ذلك لوقوعها بين البحر من جهة، حيث تبلغ شواطئها ١٢٠٠ كيلو متر مربع، والربى الجبلية من جهة أخرى، وتتمثل طبيعتها المتجانسة في غابات الفلين والصنوبر في الشمال وغابات الزيتون في الوسط وواحات النخيل في الجنوب، ويبلغ عدد سكانها ٩ ملايين نسمة وفقاً لآخر إحصاء أجري في عام ٢٠٠١م.

خلاصة القول ان الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد يساهم في ازدهار السياحة ونتمنى بعد الاستقرار الأمني النسبي الذي تحقق في العراق ان تهتم الدولة بالمرافق السياحية المختلفة حيث يمتلك العراق الآثار العظيمة والمزارات الدينية التي يقصدها الزائرون من دول عديدة إضافة الى جمال الطبيعة في محافظات الشمال العراقي ونتمنى ان تتوجه الاستثمارات نحو هذا الجانب الحيوي وتشريع القوانين التي تساهم في تطوير هذا القطاع لنبتعد عن الاعتماد الكلي على النفط ولنعمل معا على زيادة وتنوع موارد الدخل.

التهديدات الاقتصادية لعام 2001 وسبل مواجهتها

علي نافع حمودي

هنالك أخطار كثيرة تهدد دول العالم، وتهز مضاجعها وأمنها وأحيانا سيادتها، ولعل البعض تصور بأن نهاية الحرب الباردة بين (الاتحاد السوفيتي وأمريكا) ستفضي إلى مزيد من الأمن والاستقرار في العالم.

ولكننا وجدنا بأن دول العالم باتت ما أن تنتهي من أزمة حتى تدخل في أزمة جديدة خاصة ما يتعلق منها بالاقتصاد الذي بات يفرض سلطته بقوة في العلاقات الدولية.

فقد كشفت دراسة صادرة عن الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠١١ عن جملة من التحديات والتهديدات التي تواجه دول العالم في عامها هذا وفي مقدمة هذه التهديدات والمخاطر البطالة المرتفعة التي لا تزال تشكل خطرا رئيسيا على الاقتصاد في العالم مع استمرار تراجع نسب النمو في أغلب الدول مما يشير إلى ضعف إمكانية إيجاد فرص عمل من شأنها أن تمتص البطالة أو على الأقل تحد من نسب ارتفاعها.

وتشير الدراسة التي صدرت بعنوان "الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات لعام ٢٠١١" إلى خطر حدوث ركود مزدوج في بعض الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم كأمريكا ودول منطقة اليورو التي هي بالفعل تعاني أزمات اقتصادية كبيرة هزت الكثير من دولها في عام ٢٠١٠ كاليونان وايرلندا وتهدد إسبانيا والبرتغال.

وتتوقع الدراسة أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣,١هذا العام و٣,٥ في عام ٢٠١٢ بعد أن نما بمعدل ٣,٦ وهذا ما يؤكد تراجع نسب النمو بشكل يؤثر بالتأكيد على اقتصاديات الدول المتقدمة لكن بالمقابل نجد هنالك نمواً تصاعدياً في الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل والصين والهند.

ونوهت هذه الدراسة إلى أنه تم فقدان حوالي ٣٠ مليون وظيفة عالميا في الفترة من عامي ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ كنتيجة للأزمة المالية العالمية، مشيرة إلى أن خطوات التقشف لخفض النفقات من جانب الحكومات الغربية من المرجح أن تضر أكثر معدلات البطالة وتزيدها بنسب مرتفعة خاصة في البلدان التي تعيش ميزانيات ذات طبيعة تقشفية أملتها ظروفها الاقتصادية.

وتنصح هذه الدراسة أنه من أجل العودة إلى مستوى التوظيف العالمي ما قبل الأزمة، فإنه لا يزال يتعين خلق ٢٢ مليون وظيفة، مشيرا إلى أنه في ظل الوتيرة الحالية لتعافي أسواق العمل، سيستغرق الأمر خمس سنوات مع ضمان استقرار اقتصادي في البلدان العالمية وهذا ما يصعب تحقيقه في السنوات الخمس المقبلة.

وما يهمنا من هذه الدراسة أن نستقي منها معالجات للاقتصاد العراقي الذي لم يستطع تحقيق نسب نمو من شأنها أن تدعمه، إضافة إلى إننا جزء من العالم بحكم كوننا نعتمد بشكل كبير جدا على الصادرات النفطية والتي يتوقع الكثير من الخبراء أن يشهد عام ٢٠١١ زيادة في أسعار النفط، حتى إن البعض يتوقع وصول سعر البرميل ١٠٠$، وهذا الارتفاع المتوقع من شأنه أن يدعم توفير فرص عمل كثيرة في العراق خاصة في ميدان الإنتاج النفطي ذاته من خلال السعي لزيادة الإنتاج من مليونين وربع المليون برميل يوميا إلى حدود ٣ ملايين برميل هذا العام، وهذا كما يعرف الجميع سيوفر فائضاً كبيراً في موازنة الدولة وعلينا هنا أن نستخدم هذه الموارد الإضافية في تعزيز سوق العمل للشباب العراقي خاصة وإن خبراء المال والاقتصاد يتوقعون في نهاية عام ٢٠١١ سيكون هنالك فائض في الميزانية رغم إنها أدرجت عجزا مقداره أكثر من ١٢ مليار دولار على أساس إن سعر برميل النفط ٧٣$.

ومن الضروري جدا أن نعرف بأن العراق واقتصاده ما زال بعيدا جدا عن تداعيات أية أزمة اقتصادية دولية وخاصة إن التقرير المشار إليه والذي يحمل عنوان "الوضع الاقتصادي العالمي والتوقعات لعام ٢٠١١" يتحدث بصورة عامة عن الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي والحرب الخفية الواقعة بينها وفي مقدمتها ما يعرف بحرب العملات وآثارها الجانبية على الدول وفي مقدمتها الصين وأمريكا والبرازيل وحتى منطقة اليورو.

ولكننا علينا أن ننتبه لنقطة مهمة جدا من شأنها أن تساهم في تحقيق نمو اقتصادي في البلد من جهة ومن جهة ثانية توفر فرص عمل، وهذه النقطة هي تفعيل دور القطاع الخاص، خاصة وإن الكثير من دول العالم المتقدمة اقتصاديا تهتم بالقطاع الخاص وتوليه أهمية كبيرة لما له من تأثير مباشر في دعم الاقتصاد الوطني.

مواد البناء وحملة الإعمار

محمد صادق جراد

أفرز الواقع العراقي الجديد جملة من المستجدات في مجالات البناء والعمران أدت الى زيادة الطلب على مواد البناء بجميع أنواعها ومناشئها نظراً لوجود بعض التطورات التي استجدت منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن.

حيث شهدت العديد من المحافظات حملات إعمار وحتى تلك التي تسمى ساخنة بدأ سكانها بترميم بيوتهم التي طالها الإرهاب او العمليات العسكرية الأمريكية إضافة الى التحسن الملحوظ في رواتب بعض الموظفين والعسكريين والذي ساهم في زيادة حملات البناء وكل هذا ساهم بدوره بارتفاع أسعار المواد الإنشائية بغياب التوافق بين العرض والطلب ولعجز القطاع الحكومي في توفير هذه المواد نظرا لتعطيل الكثير من المعامل التي كانت تزود السوق بهذه المواد كمعمل الحديد والصلب ومعامل السمنت والطابوق الأمر الذي جعل الحكومة العراقية تفتح المجال للمستوردين العراقيين من إدخال المواد من خارج العراق وبمناشئ مختلفة إلا إن غياب الرقابة الحكومية عن هذه المواد ساهم في ارتفاع أسعارها إضافة الى استيراد بعض المواد من مناشئ غير جيدة.

وحسب ما تقدم يمكننا ان نلخص أهم أسباب ارتفاع أسعار المواد الإنشائية بما يأتي

١-توقف المعامل الأهلية والحكومية على حد سواء والتي تنتج هذه المواد نظرا لسوء الأوضاع الأمنية على مدى السنوات الماضية وخاصة ٢٠٠٦ ما شكل نقصا مهما في الإنتاج المحلي الذي كان يساهم بدرجة كبيرة في سد الحاجة وينافس المناشئ الأخرى وخاصة في مادة السمنت حيث عرف السمنت العراقي بالجودة إضافة الى أسعاره التنافسية على مدى السنوات التي سبقت سقوط النظام.

٢-زيادة الطلب على مواد البناء أدى الى ارتفاع أسعارها لان الطلب كان اكثر من المعروض بكثير ولم تتحقق الجدلية الاقتصادية المعروفة العرض والطلب وذلك لان حملات الإعمار على المستوى الحكومي والأهلي تزامنت مع شحة المواد في الأسواق نظرا لتوقف إنتاج المعامل كما ذكرنا في الفقرة (١) ولان الكثير من المواطنين بدأوا ببناء وحدات سكنية بعد التحسن الحاصل في الوضع الأمني وفي مستوى دخلهم.ويمكن ان نلاحظ ان البعض من العائلات بدأت تتطلع لاستغلال كل المساحات التي تمتلكها في بيوتهم بما فيها الحدائق لبناء بيوت صغيرة تستفيد من إيجارها كدخل جديد يعين الأسرة على مواجهة الظروف المعيشية، وان زيادة أسعار مواد البناء التي يتحملها المواطن ستؤدي بالتالي الى ارتفاع الإيجارات التي تقع على عاتق المؤجرين من الذين لا يمتلكون وحدات سكنية أصلا ويواجهون صعوبات كبيرة في مواكبة الارتفاعات المستمرة في بدل الإيجار الذي يرتبط طرديا بزيادة أسعار مواد البناء.

٣-غياب الرقابة الحكومية عن المواد التي دخلت العراق عن طريق استيراد التجار العراقيين لها من دول أخرى ما جعل المستورد يتحكم بالسعر والنوعية التي تتناسب مع حصوله على الربح الوفير.

٤-ارتفاع أسعار الوقود الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أجرة النقل التي يدفعها المواطن جراء نقل المواد الى موقع العمل وشمل ذلك جميع المواد بما فيها الحصو والرمل وحتى تراب الحدائق المتوفر في مدننا.

من الأهمية بمكان أن نذكر هنا ان الحكومة لديها العديد من المعالجات الا انها لم تكن كافية لمعالجة الأسباب التي أدت الى ارتفاع الأسعار، حيث سعت الحكومة إلى تزويد المواطنين ببعض المواد الإنشائية عبر وزارة الصناعة وخاصة مادة السمنت والحديد إلا ان نسبة ما تقدمه لا يشكل اي مستوى من الفائدة نظرا لقلتها ولعدم مواكبتها لأسعار السوق فجاءت في معظمها متساوية مع أسعار السوق وربما أغلى منه أحيانا ما جعل المواطن يترك هذا الجانب ولا يعتمد عليه في مواجهة الغلاء في الأسعار.

من جانب آخر سمحت الحكومة للمستوردين استيراد المواد الإنشائية من الخارج إلّا ان هذه العملية تحتاج إلى مراقبة حكومية من قبل هيئات خاصة تجعل من هذه المواد واستيرادها حلا للازمة وليس عاملا مساعدا على تفاقمها حيث نلاحظ ان استغلال البعض من التجار الجشعين ساهم في زيادة أسعار المواد خلال السنوات الأخيرة.

والاهم من كل ذلك يجب إعادة العمل في معامل المواد الإنشائية العراقية وتوفير كل مستلزمات النجاح لها من اجل ان تنتج ما يساهم في توفير هذه المواد في الأسواق لتوازي الطلب الكبير عليها.كما يجب إدخال هذه المعامل ضمن الخطة الاستثمارية القادمة، وبالفعل جرت في مقر وزارة الصناعة والمعادن مراسيم توقيع عقد استثماري بين الشركة العامة للسمنت الجنوبية من جهة وشركتي لافارج الفرنسية والرواد العراقية من جهة أخرى لإعادة تأهيل وتشغيل معمل سمنت كربلاء وفق مبدأ المشاركة بالإنتاج والصعود بالطاقة الإنتاجية له من (٣٠٠) ألف طن سنوياً الى (١,٨) مليون طن سنوياً..

ونعتقد انها خطوة بالاتجاه الصحيح ونتمنى المزيد من العمل الجاد لمعالجة المعوقات في هذا الميدان لنساهم في اعمار العراق ونساعد الناس على بناء وترميم احلامهم التي يحاولون تحقيقها منذ عقود طويلة.

الاهم من كل ذلك يجب إعادة العمل في معامل المواد الإنشائية العراقية وتوفير كل مستلزمات النجاح لها من اجل ان تنتج ما يساهم في توفير هذه المواد في الأسواق لتوازي الطلب الكبير عليها.كما يجب إدخال هذه المعامل ضمن الخطة الاستثمارية القادمة، وبالفعل جرت في مقر وزارة الصناعة والمعادن مراسيم توقيع عقد استثماري بين الشركة العامة للسمنت الجنوبية من جهة وشركتي لافارج الفرنسية والرواد العراقية من جهة أخرى لإعادة تأهيل وتشغيل معمل سمنت كربلاء وفق مبدأ المشاركة بالإنتاج والصعود بالطاقة الإنتاجية له من (300) ألف طن سنوياً الى (1.8) مليون طن سنوياً..

الاقتصادي | العدد (2030) السنة الثامنة - الثلاثاء (1) شباط 2011

المرصد الاقتصادي

استقرار أسعار المنتجات الغذائية والعملات في الأسواق المحلية

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

شهدت حركة الأسعار للمنتجات والمواد الغذائية والسلع المحلية والمستوردة المعروضة في الأسواق المحلية استقراراً نسبياً.

وقال تقرير لغرفة تجارة بغداد أصدرتهُ مطلع الاسبوع الجاري بحسب (وكالة أنباء الإعلام العراقي/واع) أن"أسعار المنتجات الغذائية قد استقرت على ارتفاع ملحوظ عما كانت مع بداية الشهر الماضي، بينما ارتفعت أسعار بعض المنتجات الغذائية و الحيوانية، فيما حافظ الدولارعلى سعر صرفه امام الدينار العراقي.

وأضاف التقرير، إن أسعار المنتجات الغذائيًة استقرت على هذا الارتفاع حيثُ ان سعر الكيس الواحد من مادة الرز زنة (٥٠ كغم) بلغ (٥٠،٥٠٠) الف دينار و العدس سعر الكيس الواحد زنة (٥٠) كغم (٧٣١٢٥)دينارا. ومادة الحمص ارتفع سعر الكيس الواحد زنة(٥٠كغم)من (٦٠،٧٥٠) دينارا إلى (٦١٢٥٠) دينارا، وكذلك مادة الفاصوليا اليابسة سعر الكيس زنة (٥٠ كغم) من (٦٥،٥٠٠) إلى (٦٦٠٠٠) دينار ومادة اللوبياء ارتفع سعر الكيس الواحد زنة (٥٠كغم) من (١١١،٧٠٠) دينار إلى (١١٢٠٠٠) دينار ومادة الطحين حيث ارتفع سعر الكيس الواحد زنة (٥٠كغم) من (٣٤،٥٠٠) دينار إلى (٣٥٠٠٠) دينار وانخفض سعر كارتون الزيت المستورد سعة (٢٠لترا) من (٣٥٠٠٠) دينار إلى (٣٤،٥٠٠) دينار ومادة معجون الطماطة حيث ارتفع الكارتون الواحد سعة (١٢ علبة) من (٢٢،٢٥٠) دينارا الى (٢٢٧٥٠) دينارا وكذلك مادة البيض المستورد حيث ارتفع الكارتون الواحد سعة (١٢ طبقة) من (٥٦٢٥٠) دينار الى (٥٥،٧٥٠) دينارا.

و انخفض سعر الكيلو غرام الواحد من اللحوم المحلية (البقر والغنم) بحسب التقرير من (١٤،٧٥٠) دينار الى (١٢،٠٠٠) دينار فيما انخفض سعر صندوق الدجاج المستورد سعة (١٠ دجاجات) من (٢٨،٥٥٠) دينار الى (٢٨،٠٠٠) دينار". أما بالنسبة لمادة السكر فقد ارتفع سعر الكيس زنة (٥٠كغم) (٧٠،٨٠٠) دينار و زنة (٢/١ كغم) (٧٣،٨٠٠) دينار للصندوق الواحد سعة (٢٤) كيسا.

واضاف ان مواد الحبوب ومنتجاتها شهدت استقراراً حيث كان سعر الطحين الإماراتي/ ١ كغم/ ٩٥٠دينـاراً، كيس زنة ٥٠ كغم/ ٣٢،٨٠٠ دينار. والرز الإماراتي/ ١ كغم/ ٨٥٠ دينارا كيس زنة ٥٠ كغم/٢٥٠ ٢٧ دينارا، و الجريش الناعم والخشن والحبية/ ١ كغم/ ١٤،٨٠٠ دينار/ كيس زنة ٥٠ كغم/- ٥٠٠٠ دينار.

أما أسعار المنتجات الحيوانية المُعدَّة للتصدير فقد انخفض سعر القطعة الواحدة من مادة جلد البقر،من(١٧،٩٧٦) دينارا إلى (١٥،٢٢٢) دينارا وكذلك مادة جلد الغنم حيث استقر سعر القطعة الواحدة من (٣٧،٠٠) دينار إلى (٣٧،٨٣) دينارا حيث بلغ سعر جلد البقر/ القطعة/ ١٨٠٠٠ وجلد الجاموس/ القطعة١٥،٤٠٥.جلد الغنم/ القطعة/-، ٣٥٨٣،وجلد الماعز/ القطعة/-،٢٣٧٠، مصران خام/ الواحد/-،٨٢٩،مصران مخدوم/ الواحد/-،١٢٠٠،شعر الماعز/ ١ كغم/-،٥٠٠،صوف هلاسة/ ١ كغم/- ١٠٠٠،.

واشار الى انه بالنسبة لأسعار الذهب والفضة بلغ معدل سعر الذهب (-،٤٨٥١١) دينارا للغرام الواحد عيار (٢٤) حبة وكذلك الفضة بمعدل السعر لنفس الفترة يساوي (٧٨٠،٦٦٦) فلساً للغرام الواحد. فيما حافظ سعر صرف الدولار الامريكي في الأسواق المحليّة على ما كان عليه للفترة السابقة.

اقتصاديات

البيئة الاستثمارية المثلى

■ عباس الغالبي

لعل المشهد الاقتصادي الحالي أحوج ما يكون الى الاستثمار ليس في قطاع اقتصادي بعينه بل ان القطاعات كافة تتطلع الى مشاريع هائلة سعياً لخلق دورة اقتصادية نشيطة تعالج الاختلالات الهيكلية مثلما تعيد انجاز البنى التحتية.

وهذا الامر يتطلب سعياً حكومياً حثيثاً لخلق بيئة استثمارية مثلى تضع الاولويات والمناخات الجاذبة للمستثمرين ولاسيما الاجانب منهم، ذلك ان المستثمر يجد نفسه متوجساً امام دخول العملية الاستثمارية في العراق بسبب انحسار البيئة المثلى الجاذبة القادرة على تحقيق الفعل الاستثماري النشيط والملبي للحاجات الفعلية.

ومن ضمن العناصر المؤدية الى بيئة استثمارية مثلى منظومة القوانين والتعليمات والأنظمة المرافقة والمساندة للقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، حيث درجت الحكومة على اصدار النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ والموسوم نظام بيع وإيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار والذي سنعرض له في وقت لاحق في ملحقنا الاقتصادي، إلا اننا ننوه الآن الى الانتقادات العريضة لحيثيات النظام رقم ٧ الصادر عن مجلس الوزراء والتي وردتنا من رجال اعمال ومستثمرين بدت تلك الاعتراضات منطقية فيما اذا دخلت المشاريع الحاصلة على الاجازات الاستثمارية حيز التنفيذ، ولكن الذي يهمنا في هذا الاتجاه السعي الحكومي لخلق بيئة استثمارية مثلى تكون جاذبة لا طاردة للاستثمار، حيث ان هذه الاعتراضات العريضة تندرج في إطار التوجسات التي يبديها المستثمرون عادة في دخول سوق العمل العراقية والتي يصفها الكثير من الخبراء إنها غير مثلى بالمعنى العملي والحقيقي بسبب التداعيات الامنية والسياسية والقصور اللافت للنظر في كثير من القطاعات الاقتصادية المساندة والمرادفة للاستثمار.

> **لابد من الاشارة هنا الى النسب التي تضمنها النظام رقم 7 لسنة 2010 الواردة في الفقرة 2 و3 و4 و5 والخاصة في المشاريع الاسكانية والتي قد تنعكس على المستهلك المستفيد من الوحدات السكنية، وكذا الامر في المشاريع الخدمية، وهذا يكاد يكون مبدأ متعارفاً عليه في تحقيق الارباح للمستثمرين**

ولابد من الاشارة هنا الى النسب التي تضمنها النظام رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ الواردة في الفقرة ٢ و٣ و٤ و٥ والخاصة في المشاريع الاسكانية والتي قد تنعكس على المستهلك المستفيد من الوحدات السكنية، وكذا الامر في المشاريع الخدمية، وهذا يكاد يكون مبدأ متعارفاً عليه في تحقيق الارباح للمستثمرين، ما قد يلجئ المستثمر للنفور إذا ما فرضت عليه مثل هذه النسب، وقد تكون هناك مسوغات لواضعي هذا النظام والحكومة ايضاً تبرر هذه التحديدات للنسب الواردة في الفقرات التي ذكرناها.

ولعلنا لا نريد ان نبخس حق المستثمر وفي الوقت عينه ولابد من تبرير حكومي لهذه الحيثيات التي أثارت امتعاض واعتراض رجال الاعمال والمستثمرين، في وقت نرى أنها لا تندرج في إطار تشجيع الاستثمار الذي مازال خجولاً متردداً متوجساً بحاجة الى بيئة استثمارية نشيطة، حيث ان الوقت غير مجد بحسب رأي الكثير من الخبراء والمتابعين والمستثمرين على اتخاذ هذه الاجراءات التي تبدو في ظاهرها وفي ديباجتها عملية تسهيل تنفيذ قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته، إلا انه أثار جملة من الاعتراضات سنفصل لها في مناسبات قادمة سواء على مستوى الملحق او الطاولات الاقتصادية المستديرة، وندعو في الوقت نفسه الى مناقشة هادئة غير مستعجلة من قبل الاطراف كافة سعياً للوصول الى صيغة تشجيعية للعملية الاستثمارية، وهذا مالا يختلف عليه اثنان.

abbas.abbas80@yahoo.com

التحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني: مصطفى محمد | التنضيد الالكتروني: حيدر رعد | التغطيات والمتابعات: ليث محمد رضا - احمد عبد ربه | التصحيح اللغوي: عبد العباس الامين | التصوير أدهم يوسف - حازم خالد

الاقتصادي

طبعت بمطابع المدى للإعلام والثقافة والفنون